الخطأ اللغوي في الحديث الموضوع

دراسة لغوية حديثية

إعداد

الدكتور أشرف زاهر محمد سويفي
الأستاذ المشارك بقسم الحديث وعلومه
جامعة المدينة العالمية

الدكتورة ندى عبد الله الضاهر
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية
جامعة المدينة العالمية

ملخص البحث:

وضع العلماء معايير لمعرفة الحديث الموضوع[1]، كان من أبرزها الخطأ اللغوي، وقد جاء هذا البحث ليتناول هذا المعيار بأقسامه صرفا ونحوا ودلالة، ويُفَصل القول في ذلك بهدف صيانة السنة والحفاظ عليها منبعا صافيا من أي كدر؛ إذ هي المصدر التشريعي الخصب للإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقا، ويرصد البحث نماذج من الأحاديث الموضوعة التي وقعت بها أخطاء لغوية، وقد طوف البحث مع المحدثين واللغويين في هذا المعيار فبيَّن حكم هذه الأحاديث وفق المنهج الذي رسمه نقاد الحديث، وعرض كذلك الأخطاء اللغوية في هذه النماذج باعتبارها معيارا لمعرفة الموضوع، وأمارة علي اختلاقه، ويعرض البحث هذا الموضوع في مباحث ثلاث، فيبرز أولها: أحاديث فيها مخالفة للقواعد الصرفية، ويعرض المبحث الثاني: أحاديث فيها مخالفة للقواعد والتراكيب النحوية، ثم يأتي ثالث مباحثه ليعرض أحاديث بها أخطاء دلالية بنوعيها: معجمية وبلاغية.

---

١ الخبر الموضوع ليس حديثا أصلا، ولا يجوز عزوه إلي النبي ﷺ، وإنما جارينا من أطلق على هذا النوع "الحديث الموضوع" على حد زعم واضعه، وعلى سبيل التنزل؛ لَمَّا كانت صورته صورة الحديث من ذكر السند والمتن، ولكونه مما يُتحدث به. راجع: فتح المغيث ١/ ٣١١

Research Brief:

Scientists set standards for discovering forged hadith. The top standard is colloquialism. This research deals with this standard in accordance with its three sections: Grammar, Morphology and semantics. The aim for adjudicating forged hadith colloquialism is to maintain Sunna and keep it safely from any weakness. Sunna is the roots for Islamic rules (Islamic morals, Sharia and Faith. The research highlights some forms of forged hadith that include linguistic errors. Accordingly, the research Surveyed linguists and narrators regarding this standard. The research describes the hadith correction as per critics rule. It also explains the linguistic errors in hadith forms as a standard to know forged hadith. The research deals with this subject in three sections: 1- Hadith with grammar errors,2- hadith with morphologic errors and 3- hadith with lexical textual errors.

الكلمات الدلالية للبحث:

الحديث الموضوع، رِكَّة اللفظ، الأخطاء النحوية، الأخطاء الصرفية، الأخطاء الدلالية.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين، اللهم صل وسلم وبارك عليه، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه وسار على شرعته إلى يوم الدين.

أما بعد:

فلا شك أن أي دين لا يكون صحيحًا موثوقًا به إلا إذا ثبتت أصوله، وصحت نسبتها إلى مصدرها الذي صدرت عنه، ومن أخطر ما حورب به هذا الدين -منذ بكرة الأمر- محاولة التزييف في مصادره الأولى، وكان للسنة النبوية النصيب الأكبر من هذه المحاولات، سعيا إلى التغيير والتبديل في عقيدته وشريعته، وقد شارك في هذه الجريمة أعداء الإسلام من الزنادقة الذين لم تصف قلوبهم من آثار الشرك، ومما يؤسف له أن انضم إلى قافلة الوضاعين بعض جهلة الزهاد والمتصوفة الذين أجازوا رواية الحديث الموضوع ما دام يرغب في الخير، أو ينفر عن الشر، وقد بدأت محاولات الوضع في الحديث مبكرة، مما مثل خطورة شديدة على بقاء السنة ونقلها للأجيال المتعاقبة صافية كما صدرت من نبي الإسلام محمد ﷺ، لكن الله تعالى الذي تكفل بحفظ الشريعة قيَّض لحفظ هذه السنة رجالا أفذاذا، كانوا أداة لقدر الله وستارا لقدرته، فعدلوا وجرحوا وفتشوا في الأسانيد، ووضعوا قواعد وأسس وموازين، كانت معيارا دقيقا في ضبط الرواية والتحقق من ثبوتها، ووضعوا أسسا وقواعد وموازين، كانت معيارا دقيقا في ضبط الرواية والتحقق من ثبوتها بما لم يُعرف في دين من الأديان، وقد كان لحركة الوضع دوافع متعددة، إلا أنها لم تخف على نقاد الحديث - حتى من نسب من الوضاعين للصلاح- فكشفوا عوارها، ومحوا عارها، حتى قال سفيان بحق: ما ستر الله أحدا يكذب في الحديث [1]

وقيل لابن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعة؟ فقال: تعيش لها الجهابذة ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا

---

[1] شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١/٣١٠، وقريب من ذلك قول ابن المبارك: لو همَّ رجل في السحر أن يكذب في الحديث لأصبح الناس يقولون فلان كذاب. الموضوعات لابن الجوزي ١/ ٤٩، شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٣١١.

ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [١]

وكانت من ثمرة جهود علماء الحديث ونقاده أن جمعت الأحاديث الموضوعة مقرونة بدلائل وضعها، ووضعت معايير لمعرفة الحديث الموضوع، وكان من أهمها وأبرزها ركاكة اللفظ بحيث يدرك العليم بأسرار البيان العربي أن مثل ذلك لا يصدر عن فصيح ولا بليغ، فكيف بسيد الفصحاء ﷺ الذي أعطاه الله جوامع الكلم، وخصه ببدائع الحكم، واختصر له الكلام اختصارا، إلا أن حديثهم عن الركاكة كان عامًا، وهذا ليس غريبا؛ فعلماء الحديث مع علمهم بالعربية وقرب عهدهم بعصور الفصاحة إلا أن مجال درسهم كان بعيدا عن اللغة.

أما اللغويون فانقسموا قسمين، الأول: البلاغيون الذين تحدثوا عن المظاهر البلاغية في الحديث النبوي، كالمشاكلة والسجع وحسن التقسيم وغيرها، والقسم الآخر: اللغويون الذين انقسموا أيضًا قسمين، فمنهم من لم يستشهد بالحديث الشريف إلا ما ندر كأبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وغيرهما من أئمة الكوفيين، ومع تقدم الزمن شاع الاستشهاد بالحديث النبوي عند عدد من أهل اللغة، محتجين لذلك بفصاحته ﷺ فيما نُقل عنه باللفظ، وأن الأحاديث أصح سندا من الأشعار.[٢]

وإذا كانت الأحاديث الصحيحة قد نالت نصيبًا من العناية اللغوية؛ فإن الأحاديث الضعيفة والموضوعة لم تلق العناية نفسها على الرغم من اعتبار المحدثين الركاكة اللغوية من مقاييس رد الحديث. وإن كان من العلماء -كالخطابي في القرن الرابع ت٣٨٨هـ- من قام بالتأليف في هذا الموضوع لمَّا رأى الغلط قد انتقل إلى علماء الحديث ورواته فهاله الأمر وقام بتأليف كتابه في إصلاح غلط المحدثين.[٣] ويأتي هذا البحث ليفصل القول في هذا الجانب، ويكشف عن هذا المعيار بمخالفة الحديث الموضوع لأساليب اللغة التي جاء بها القرآن

١ الحجر آية ٩، وراجع: الكفاية للخطيب البغدادي، المكتبة العلمية، ط. المدينة المنورة، ص ٣٧، تدريب الراوي ٣٣٣/١.

٢ راجع: الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي، تحقيق د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط. الأولى، ص٧٤ وما بعدها، في أصول النحو لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، ط.١٩٨٧م، ص٤٧وما بعدها، الحديث النبوي في النحو العربي لمحمود الفجال مطبعة أضواء السلف، الرياض، ط. الثانية، ص١٥ وما بعدها.

٣ راجع: إصلاح غلط المحدثين لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط. الثانية، ١٤٠٥هـ.

واستعمل قواعدها وضوابطها.

وقد قسم الباحثان الدراسة إلى مقدمة كاشفة عن خطتنا ومنهجنا، ثم توطئة نُعَرف فيها بالحديث الموضوع، واستعمال معيار المخالفة اللغوية في كلام المحدِّثين، نمهد بذلك للب البحث وأصله، ثم قسمنا فكرة البحث الرئيسة إلى ثلاثة مباحث، جاء أولها في أحاديث فيها مخالفة للصرف، وثانيها: للنحو، وثالثها: للدلالتين المعجمية والبلاغية، ثم خاتمة البحث وتوصياته، وأخيرًا أهم موارد البحث ومناهله.

وقد حاولنا قدر طاقتنا أن نجلي هذا المعيار الذي نص عليه المحدثون، وأن ننقب في كتب الأحاديث الموضوعة عن تطبيقات هذه القاعدة، نحوا وصرفا ودلالة وبلاغة، وأن نبين هذه المخالفات مؤصلين لذلك من كتب اللغة وأساليبها، دونما تكلف أو تعسف، مخرِّجين للحديث من كتب الرواية وأصولها، وقد بحثنا كثيرا في كتب الحديث الموضوع حتى استخرجنا النماذج التي اخترناها لإبراز فكرة البحث، وهي ليست بالطبع حصرية، ولكنها شاهدة وناطقة لما ورائها من عشرات المصنوعات، والتزمنا في ذلك كله بالقواعد المنهجية دون تعصب لرأي من الآراء أو مذهب من المذاهب، بل رجحنا ما بدت حجته وظهرت قوته. والله تعالى نسأل أن يجعلنا من جنود السنة الذين ينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

مشكلة البحث:

اتهمت السنة وحملتها على ألسنة كثير ممن طعنوا فيها بأنها لم تتعرض للنخل والتحقيق في متونها كما هو الحال في الأسانيد، حتى قالوا عن رجال الحديث إنهم زوامل أشعار[1]، وقد راجت هذه الشبهة وانطلت على كثير ممن لم يتعمق في دراسة الحديث، الأمر الذي أدى إلى تشككهم في مصدر تشريع الأمة الثاني بعد القرآن الكريم، لكن السنة كانت طيلة العصور

---

١ زوامل جمع زاملة، وهي بعير يستظهر به الرجل يحمل عليه متاعه وطعامه، و (زوامل للأشعار) جزء من بيت شعر من نظم مروان بن أبي حفصة في هجاء قوم من رُواة الشعر لا يعلمون ما هو على كثرة استكثارهم من روايته حيث قال:

زَوامل للأشعار لا عِلْم عندهم بجيِّدها إلاّ كعِلْم الأباعرِ
لَعمرك ما يَدْري البَعير إذا غدا بأوْساقه أو راح ما في الغرائر

راجع: لسان العرب (١١/ ٣١٠)، العقد الفريد (٢/ ٣١٢)

السالفة محلا لاهتمام الأمة ورعايتها، وقد فطن نقاد الحديث إلى الاهتمام بمتون الحديث حتى إنهم أنشأوا علوما مستقلة لصيانة المتون، ولذلك فقد اعتبروا اللغة التي صيغت بها -إذا كانت ضعيفة أو ملحونة- معيارا وأمارة على وضع الحديث، وكيف لا وصاحب السنة هو أفصح من نطق بالعربية؟ وقد نشأ في قريش، وهي موطن البلاغة والفصاحة، وفي هذا البحث نحرر هذه المسألة، مقدمين نماذج تطبيقية على التحري والتدقيق في لغة النصوص نحوا وصرفا ودلالة، واعتبار ضعف اللغة أمارة ودليلا على الوضع.

أهمية البحث:

ترجع أهمية هذا البحث إلى أنه يسلط الضوء على أحد معايير تمييز صحيح السنة النبوية من الزائف الذي يراد إلصاقه بها، وهو معيار (السلامة اللغوية)، ويسهم هذا البحث الذي يصل بين علم الحديث وعلوم اللغة في تجلية هذا المعيار الدقيق، والتفصيل فيه مما يسهم مع غيره من البحوث في بيان وتأصيل القواعد لصيانة الحديث النبوي من الاختلاق والتحريف.

أسئلة البحث:

يحاول بحثنا الإجابة على التساؤلات العلمية التالية:

١- هل تكلم علماء الحديث عن ضعف اللغة بوصفها معيارًا للحكم بوضع الحديث؟

٢- هل وردت أحاديث موضوعة تأكد زورها بمخالفة ألفاظ فيها للقواعد الصرفية؟

٣- هل جاءت أحاديث مختلقة تيقن صُنعها بورود كلمات أو تراكيب مخالفة للقواعد والتراكيب النحوية؟

٤- هل رويت أحاديث مكذوبة تأكد زيفها بضعف دلالتها البلاغية أو المعجمية؟

أهداف البحث:

يهدف بحثنا للوصول إلى:

١-إبراز عناية المسلمين بضبط متون الحديث النبوي كما اهتموا بضبط الأسانيد سواء بسواء.

٢- الكشف عن جهود العلماء في استعمال اللغة كضابط لصيانة السنة.

٣- الإسهام في تنقية السنة وصيانتها بتمييز ما ألصقه بها الوضاعون مما يخالف اللسان العربي الفصيح.

الدراسات السابقة:

بحثنا عما كتب في موضوع اعتبار الخطأ اللغوي معيارًا للحكم بوضع الحديث فما وجدنا إلا إشارات قليلة متناثرة في الكتب التي جمعت الأحاديث الموضوعة، وقَدَّمَت أحيانًا دليل وضعها، إلا أنها جاءت إشارات موجزة في مواضع قليلة، وحتى الدراسات التي تكلمت عن رواية الحديث بالمعنى لم نجد فيها تفصيلا لهذا الضابط ولا عجب في ذلك فإن رواية الحديث بالمعنى لم تؤدِّ إلى وقوع الخطا اللغوي في الحديث؛ إذ كان رواة الحديث عربا أقحاحا يعرفون أسرار اللغة ومراميها، ولعل أكثر من تكلم في معيار الخطأ اللغوي كضابط للحكم بوضع الحديث هو الإمام ابن القيم في كتابه "المنار المنيف" إلا أن كلامه أيضًا جاء مختصرًا، ومن ثم رأينا الحاجة إلى بحث يبرز هذا الموضوع ويفصل القول فيه، فجهدنا في بحث هذا الموضوع متعمقين في تفصيلاته متوسعين في مصادره ومراجعه.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في عرض موضوع بحثنا على المنهج التحليلي؛ إذ هو ما يناسب مسألتنا هذه سواء فيما يخص تأصيل المسألة من كتب أصول الحديث أو الأحاديث التي طبقنا عليها معيار الخطأ اللغوي، مع مراعاة عرض ذلك كله ملتزمين بالقواعد المنهجية دون تعصب لرأي أو مذهب، بل رجحنا من الآراء ما بدت حجته وظهرت قوته.

تمهيد: تعريف الحديث الموضوع لغة واصطلاحًا:

"موضوع" اسم مفعول من وضع الشيء يضعه وضعا، ويأتي لمعان منها: الإسقاط، يقال: وضع الشيء عن عاتقه: أسقطه، ومنها: الترك، يقولون: وضع شيئًا: تركه، ومنها: الإلصاق والافتراء والاختلاق، يقال: وضع فلان على فلان كذا: ألصقه به واختلقه وافتراه عليه، ومنها: الضعة، وهي الانحطاط في الرتبة، يقال: وضعه: حطه، ومن المعاني أيضا: الولادة، يقال: وضعت المرأة ولدها إذا ولدته.[١]

وأما عن تعريف الموضوع اصطلاحًا فقد تقاربت عبارات العلماء في تعريف الحديث الموضوع فعرفه ابن الصلاح ت٦٤٣هـ بأنه: "المختلق المصنوع".[٢] وعرفه ابن دقيق ت٧٠٢هـ بأنه: "المختلق".[٣] وعرفه الجعبري ت٧٣٢هـ بأنه: "المعزو إلى النبي ﷺ كذبًا".[٤] وعرفه الذهبي ت٧٤٨هـ بأنه: "ما كان مَتْنُه مخالفًا للقواعد وراويه كذَّابًا" [٥] وقال السخاوي ت٩٠٢هـ في تعريفه: الكذب على رسول الله ﷺ المختلق الذي لا ينسب إليه بوجه، المصنوع من واضعه.[٦] وعرفه القاسمي ت١٣٣٢هـ بأنه: "كذب الراوي في الحديث النبوي بأن يروي عنه ما لم يقله، متعمدًا لذلك".[٧]

ومن مجموع هذه التعريفات وغيرها نرى بينها جامعًا مشتركًا وهو أنه: الخبر الذي يختلقه الكذابون وينسبونه إلى رسول الله ﷺ زورا وافتراء عليه. والمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهرة؛ لأن الموضوع فيه معنى السقوط؛ لأنه مسقط من قسم الحديث، وفيه انحطاط؛ لأنه منحط الرتبة عن مستوى من نسب إليه وهو الرسول ﷺ، فهو مُلقًى مطروح لا يستحق الرفع أصلًا، وفيه معنى التوليد وإيجاد ما لم يكن موجودا، وفيه معنى الترك؛ لأن

---

١ لسان العرب ٨/ ٣٩٦-٤٠١، مقاييس اللغة ٦/ ١١٧-١١٨، القاموس المحيط ص ٧٧١-٧٧٢.

٢ مقدمة ابن الصلاح ص ٩٨

٣ الاقتراح ص ٢٥

٤ رسوم التحديث ص ٩٥

٥ الموقظة ص ٣٦

٦ فتح المغيث ١/ ٣١٠

٧ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ص ١٥٠

العلماء وضعوه، أي: تركوه، وفيه معنى الافتراء؛ لأن واضعه صنعه من عنده وافتراه، وفيه معنى الإلصاق؛ لأن صاحبه اختلقه وألصقه بالرسول ﷺ وليس من كلامه، وقد رجح ابن حجر كون الإلصاق أوضح في المعنى الذي أراده المحدّثون.[1]

طرق معرفة الموضوع:

وضع علماء الحديث منهجا علميا دقيقا، يميزون به الصحيح من المكذوب، ووضعوا أمارات وقرائن يعرف بها المصنوع من الحديث، ومن أبرز هذه الأمارات: أن يكون في المروي لحن في العبارة أو ركة في المعنى.[2]

وفلسفة علماء الحديث في ذلك أن النبي ﷺ في ذروة الفصاحة والبلاغة، بل هو أفصح من نطق بالضاد، وأوتي جوامع الكلم، وقد نشأ في موطن الفصاحة والبلاغة، وكانت نبوته

---

١ النكت لابن حجر ٢/ ٨٣٨، وراجع: شرح الأثيوبي على ألفية السيوطي في الحديث ١/ ٢٨٥، النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، ط. الأولى، ١٤٢٨ هـ، ١/ ٥٤٦. واختلاق الكذب قد يكون بقصد الوضع، وقد يكون بغير قصد الوضع، غير أننا نشترط في بحثنا هذا قصد الوضع؛ إذ غير القاصد للوضع يسعنا أن نطلق على عمله الخطأ، وقد أطلق عليه ابن الصلاح "شبه الوضع من غير تعمد". مقدمة ابن الصلاح ص١٠٠، وذلك كمن أدرج لفظة في الحديث ليست منه، أو كمن شذ برواية كلمة أو جملة لم يروها من هم أوثق منه ضبطا أو أكثر عددا، مع إقرارنا بأن هذا كله يسوغ أن يطلق عليه "الموضوع" بالإطلاق اللغوي العام؛ إذ لا تصح نسبته إلى الرسول ﷺ، ومما يؤكد وجهتنا أيضا إمكان الاختلاف في الحكم بالإدراج أو الشذوذ أو نحو ذلك مما لا يقصده الراوي، فلو أطلقنا على هؤلاء الرواة وضاعين، وعلى تلك الأخطاء مصطلح "الموضوع" لم ينضبط عندنا اصطلاح الموضوع والوضاع؛ إذ قد يشذ الراوي برواية ويروي في الصحيح غيرها.

٢ و«الرِّكَّة» بكسر الراء المهملة، وتشديد الكاف، وبعده هاء تأنيث، مِنْ رَكَّ الشيء يرك بالكسر (ركة) و (ركاكة) إذا رَقَّ وضعف فهو (ركيك). أساس البلاغة ١/ ٣٨٢، مختار الصحاح ص ١٢٨، ومن أبرز القواعد لمعرفة الموضوع أيضا: اعتراف الواضع نفسه باختلاقه الأحاديث، أن يكون المروي مخالفا للعقل أو الحس والمشاهدة مخالفة غير قابلة للتأويل، أن يتضمن المروي وعيدا شديدا على أمر صغير، أو وعدا عظيما على أمر يسير، أن يكون واضع الخبر مشهورا بالكذب، أن يناقض نص الكتاب أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي، اشتماله على مجازفات لا يقول مثلها رسول الله ﷺ، سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه، أن يدعي على ﷺ أنه فعل أمرا ظاهرا بمحضر من الصحابة كلهم وأنهم اتفقوا على كتمانه ولم ينقلوه، أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء فضلا عن كلام رسول الله ﷺ ، أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا ، أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق. راجع: مقدمة ابن الصلاح ص ٩٩، النكت للزركشي ٢/ ٢٥٥-٢٧٠، والنكت لابن حجر ٢/ ٨٤٥-٨٤٧، تنزيه الشريعة ١/ ٦-٧، المنار المنيف ص ٥٠-١١٤.

فيهم، كما أن كلامه وحي يوحى، فأنَّى يقع اللحن في كلامه، وكيف يكون حديثه مما لا يشبه الوحي بلاغة وفصاحة ؟! ومن المعلوم أن قريشا كانت له بالمرصاد تترصد له أي خطأ كي تدلل على فساد منهجه وهيهات، وقد كانت معجزته القرآن الذي تحدى الله تعالى به العرب ومن ورائهم من الخلق، أن يأتوا بمثله أو بسورة من مثله، أضف لذلك أن العرب عرفوا بالبلاغة والفصاحة، فلا يحفظون من الكلام إلا ما كان فصيحا يشابه ما اعتادوه في شعرهم ونثرهم، ومن ثم فلا يتصور أن يصدر من النبي العربي الفصيح ﷺ ركيك اللفظ، كما لا يتصور أن يصدر عنه ركيك المعنى [١]، فضلا عن أن يصدر عنه ركيك اللفظ والمعني معا، أو يكون فيه كلام لا يليق بمقام النبوة، فإن روي شيء من ذلك كان قرينة على أن الخبر موضوع.

ومن ثم كانت ركة اللفظ والمعنى قرينة على الوضع عند علماء الحديث. وفي ذلك يقول ابن الصلاح: "وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي أو المروي، فقد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها".[٢]

ومضى ابن كثير على درب ابن الصلاح فقال: "معرفة الموضوع المختلق المصنوع وعلى ذلك شواهد كثيرة ... ومن ذلك ركاكة ألفاظه، وفساد معناه".[٣]

ويقول ابن القيم في طرق معرفة الموضوع: "ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها بحيث يمجُّها السمع ويدفعها الطبع ويسمج معناها للفطن". [٤]

---

١ يقول السخاوي: "والركة في المعنى كأن يكون مخالفا للعقل ضرورة أو استدلالا، ولا يقبل تأويلا بحال، نحو الإخبار عن الجمع بين الضدين، وعن نفي الصانع، وقدم الأجسام، وما أشبه ذلك؛ لأنه لا يجوز أن يرد الشرع بما ينافي مقتضى العقل.... أو يكون مما يدفعه الحس والمشاهدة، أو مباينًا لنص الكتاب، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي؛ حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل، أو يتضمن الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر اليسير، أو بالوعد العظيم على الفعل اليسير". فتح المغيث ٣٣٢/١.

٢ مقدمة ابن الصلاح ص ٩٩.

٣ اختصار علوم الحديث لابن كثير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الثانية، ص ٧٨، وراجع أيضا: شرح ألفية العراقي في علوم الحديث، ابن العيني الحنفي ت ٨٩٣هـ، مركز النعمان للبحوث والدراسات، اليمن، ط. الأولى ١٤٣٢ هـ، ص ١٤٥

٤ المنار المنيف ص ٩٩.

ولكن الحافظ ابن حجر أورد اعتراضًا على هذه القرينة فقال: "ركاكة اللفظ لا تدل على الوضع؛ حيث جوزت الرواية بالمعنى، نعم إن صرح الراوي بأن هذا صيغة لفظ الحديث، وكانت تخل بالفصاحة، أو لا وجه لها في الإعراب دل على ذلك، والذي يظهر أن المؤلف – ابن الصلاح– لم يقصد ركاكة اللفظ وحده تدل كما تدل ركاكة المعنى، بل ظاهر كلامه أن الذي يدل هو مجموع الأمرين: ركاكة اللفظ والمعنى معا، لكن يرد عليه أنه ربما كان اللفظ فصيحا والمعنى ركيكا إلا أن ذلك يندر وجوده، ولا يدل بمجرده على الوضع بخلاف اجتماعهما".[1]

ولكن اعتراض ابن حجر يمكن أن ينازع بأن المحدثين اشترطوا في الراوي بالمعنى أن يكون عالما باللغة وبما يحيل معاني الألفاظ، ومن زعم أنه روى الحديث بالمعنى فأتى به ركيك التركيب متهافت التناسب فإنه لا شك قد أخل بالمعنى، ويجب أن يرد، ولا يُعلم حديث صحيح جاء على هذا النحو من الركاكة وضعف التركيب. واشتراط العلم باللغة في الراوي بالمعنى بالنسبة للصحابة متوفر؛ فهم أرباب الفصاحة وأبناء بجدة اللغة مع ما أوتوا من قوة الحفظ وما توفر لهم من أسبابه.[2]

أضف لذلك فإن الأصل في رواية السنة الرواية باللفظ، وأما الرواية بالمعنى فهي رخصة حال الضرورة، وقد كان هناك اتجاه كبير منذ أول الأمر لا يجيز الرواية بالمعنى أصلًا، حتى إنهم لم يجيزوا تخفيف حرف ثقيل، ولا تثقيل حرف خفيف، وإن كان المعنى فيهما واحدًا، والذين قبلوا الرواية بالمعني اشترطوا قيودا في الراوي كما رأينا في شرط العلم باللغة، وشروطًا في الرواية التي تروى بالمعنى منها أنه لا يجوز الرواية بالمعنى في مجموعة كبيرة من الأحاديث كالأحاديث من باب المتشابه، والأحاديث المقصودة لذاتها المتعبد بلفظها، وجوامع الكلم، وأضاف الإمام الشافعي أحاديث الأحكام، وذلك لأن اختلاف اللفظ فيها يؤدى إلى

---

١ النكت لابن حجر ٢/ ٨٤٤، وتبع السخاوي شيخه ابن حجر فقال: "وربما يعرف بالركة أي الضعف عن قوة فصاحته ﷺ في اللفظ والمعنى معا، مثل ما يروى في وفاة النبي ﷺ وكذا في أحدهما، لكنه في اللفظ وحده مقيد بما إذا صرح بأنه لفظ الشارع، ولم يحصل التصرف بالمعنى في نقله، لا سيما إن كان لا وجه له في الإعراب". فتح المغيث ١/ ٣٣١.

٢ تيسير التحرير ٣/ ١٠١، منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين محمد عتر، دار الفكر دمشق، ط. الثالثة ١٤١٨هـ، ص ٣١٢.

اختلاف المعنى وتغييره في غالب الأمر.[1]

غير أننا نقر بأن نقاد الحديث أولوا عنايتهم ركة المعنى قبل ركة اللفظ؛ لأن فساد المعنى أوضح دليلا على الوضع، وربما تجتمع ركة اللفظ والمعنى فيكون آكد في المطلوب.

ونلمس فكرتنا بوضوح في قول الجعبريّ ت ٧٣٢هـ في طرق معرفة الموضوع: "وخروجه عن العربية برداءة لغته، وسخافة تركيبه، وتحريف تصريفه وإعرابه، وهو حرام، فلا يحل نقله إلا لتعريفه، ومن استحله فليتبوأ مقعده من النار".[2]

كما أننا نلمسها أيضًا في القاعدة الشهيرة: "كل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره".[3]

وبعبارة قريبة نقلها السيوطي وعزاها لابن الجوزي: "إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع".[4]

وقد فُسِّر كلام ابن الجوزي في مخالفة المنقول بمخالفة أي دليل ثابت بالنقل، وهو الكتاب والسنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، وهذا إذا لم يمكن الجمع بينهما، كما فُسِّر كلامه في مناقضة الأصول بأن يكون خارجًا، عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة. [5]

وإننا إذ نوافق على هذا التفسير إلا أننا نرى أن كلام ابن الجوزي في مناقضة الأصول يشمل أيضًا أصول اللغة وقواعدها؛ إذ اللغة هي اللسان المعبر عن تلكم الأصول الثابتة في القرآن والسنة، وقد جاء القرآن بلسان عربي مبين، ولم يعصف القرآن بقواعد العرب وأساليبها اللغوية، بل كان الإعجاز والتحدي أن يأتي القرآن بالحروف والقواعد نفسها، غير أنه بهرهم بل أعجزهم أن يأتوا بمثله، ولذا فإننا لا نستبعد أن تدخل اللغة في جملة المنقول في قول ابن الجوزي "أو يخالف المنقول"، وصحيح أن قواعد اللغة وأساليبها لم تكن قد دونت ونقلت مكتوبة في الأجيال الأولى، إلا أنها كانت مطبوعة في عقولهم، منقوشة في صدورهم،

١ الرسالة ص٢٧٤.

٢ رسوم التحديث ص ٩٦

٣ الموضوعات لابن الجوزي ١/ ١٠٦.

٤ تدريب الراوي ١/ ٣٢٧

٥ تدريب الراوي ١/ ٣٢٧، شرح الأثيوبي على ألفية السيوطي ١/ ٢٩٥-٢٩٦

تحكم كلامهم، وتضبط تعبيراتهم، بما لا تخطؤه أذنٌ سامعة.

ومن ثم فلا عجب أن نجد من تضلعوا بالحديث وتمرسوا به قد تكونت لهم ملكة يميزون بها بين الصحيح والزائف، ويعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي ﷺ وما لا يجوز، وفي هذا المعنى يقول الربيع بن خيثم: "إن من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار نعرفه به، وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها ".[١]

ويقول ابن دقيق: "وأهل الحديث كثيرا ما يحكمون بذلك باعتبار أمور ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث، وحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم لكثرة محاولة ألفاظ الرسول ﷺ هبة نفسانية، أو ملكة يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي ﷺ وما لا يجوز أن يكون من ألفاظه".[٢]

وفي هذا الصدد لا يخفى ما كان من دور للسليقة اللغوية التي طبعوا عليها في بيان سليم العبارة معنى ومبنى، فهم عرب أقحاح يأنفون من اللحن ويتفاخرون باللغة الفصيحة والمعاني الراقية في شعرهم ونثرهم وسائر قولهم.

المبحث الأول: أحاديث فيها مخالفة للقواعد الصرفية

تمتاز بنية الكلمة بالضبط فهي الأقل عرضة للتغير مقارنة بالتراكيب والدلالة، ولذا فإن أي خرق أو تغيير في البنية الصرفية بما لا تجيزه اللغة –التي اعتمدت على السماع أو القياس– يعتبر أمارة على وضع الحديث، وفي هذا المبحث نذكر نماذج خالفت بها البنية التركيبية السماع أو القياس.

١– حديث: "لا تسيدوني في الصلاة":

بحثنا عن هذا الحديث في الكتب المسندة؛ فلم نجد له فيها ذكرًا، ولكنا وجدنا من ألَّف في الموضوعات يعده منها، ويحكم بألا أصل له، ومن ذلك: يقول السخاوي: "حَدِيث: لا

١ معرفة علوم الحديث للحاكم ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الثانية، ١٣٩٧هـ ص ٦٢، تنزيه الشريعة ١/ ٧، وراجع: محاسن الاصطلاح ط. دار المعارف ص ٢٨٣، الاقتراح ص ٢٥، النكت للزركشي ٢/ ٢٦٤، الموقظة ص ٣٦–٣٧، المنار المنيف ص ٤٤، ٥٠

٢ الاقتراح ص ٢٥.

تُسَيِّدُونِي فِي الصَّلاةِ لا أصل له".[١] وتابعه على ذلك الملا علي القاري ت١٠١٤ هـ في موضوعاته الكبرى والصغرى.[٢]

كما حكم بذلك كثير ممن جمعوا الموضوعات كأحمد بن عبد الكريم العامري ت١١٤٣هـ والعجلوني ت ١١٦٢هـ ومحمد الأمير الكبير المالكي ت١٢٢٨هـ[٣]، وحكم بذلك أيضا غيرهم ممن تعرض لذكر هذا الحديث كابن حجر الهيتمي ت٩٧٤هـ وغيره.[٤]

وسئل عنه السيوطي ت٩١١هـ فقال: "لم يرد ذلك".[٥]

ونص كثير من الفقهاء في مصنفاتهم الفقهية على وضع هذا الحديث[٦]، بل نقل بعضهم الاتفاق على ذلك كأبي العباس شهاب الدين القليوبي ت١٠٦٩هـ؛ حيث قال: "وأما حديث: «لا تسيدوني في الصلاة» فباطل باتفاق الحفاظ".[٧]

وحكم بعضهم كالقاوقجي الطرابلسي ت١٣٠٥هـ بوضعه ونبَّه على ما فيه من خطأ لغوي، حيث قال: "حديث: «لا تسيدوني في الصلاة» لا أصل له، مع لحن فيه".[٨]

وقد وقع في هذا الحديث خطأ في استخدام المصدر، والمصدر هو اللفظ الدال على

---

١ المقاصد الحسنة ص٧٢٠ح ١٢٩٢.

٢ المصنوع ص٢٠٦ح ٣٩٥، الأسرار المرفوعة ص ٣٨١ ح٥٨٥.

٣ الجد الحثيث ص ٢٥٥ح٦٠٣، كشف الخفاء ٢/ ٤٣٦ ح ٣٠١٨، النخبة البهية ص ١٣٢ ح٤١٤.

٤ المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرمية لابن حجر الهيتمي، دار الكتب العلمية، ط. الأولى ١٤٢٠هـ، ص ١٠٧، الفتاوى الفقهية الكبرى لابن حجر الهيتمي، المكتبة الإسلامية، ١/ ١٥١، وانظر أيضا: أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ص٣١٨ ح١٦٨٢، رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين، دار الفكر، بيروت، ط. الثانية، ١٤١٢هـ ١/ ٥١٣، سبل الهدى والرشاد للصالحي الشامي ت٩٤٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٢/ ٤٤١.

٥ الحاوي للفتاوي ١/ ٤١٠.

٦ راجع: رد المحتار ٥١٣/١، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، للنفراوي ت ١١٢٦هـ، دار الفكر، ١٤١٥هـ، ٣٥٩/٢، حاشية الرملي علي اسني المطالب في شرح روض الطالب، دار الكتاب الإسلامي ١٦٦/١، تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي ٢/ ٨٦، نهاية المحتاج للرملي ت ١٠٠٤هـ، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ ٥٣٠/١، حاشية الجمل على شرح المنهج، دار الفكر ١/ ٣٨٦-٣٨٨، حاشية البجيرمي على شرح المنهج، ط. الحلبي، ١٣٦٩هـ ١/ ٢٢١.

٧ حاشيتا قليوبي وعميرة، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ، ١/ ١٩٠.

٨ اللؤلؤ المرصوع ص ٢١٩ح ٦٩٥، وراجع: كشف الخفاء ٢/ ٤٣٦.

الحدث.[١]، ومصادر الأفعال الثلاثية كثيرة، ولا تُعرف إلاّ بالسَّماع فهي غير قِياسِية، أي ليس لها قواعد مضبوطة، وهذه المصادر نتعرف عليها في المعاجم، إلاَّ أن هناك بعض الضوابط التقريبية.

والمصدر من الفعل ساد يسود، وفي اللسان: سَادَهُمْ سُودًا وسُودُدًا وسِيادةً وسَيْدُودة، وَاسْتَادَهُمْ كَسَادَهُمْ وسوَّدهم هُوَ، والمسُودُ: الَّذِي سَادَهُ غَيْرُهُ، والمسَوَّدُ: السَّيِّدُ، والسَّيِّدُ: يُطْلَقُ عَلَى الرَّبِّ وَالْمَالِكِ وَالشَّرِيفِ وَالْفَاضِلِ وَالْكَرِيمِ وَالْحَلِيمِ ومُحْتَمِل أَذى قَوْمِهِ وَالزَّوْجِ وَالرَّئِيسِ والمقدَّم، وأَصله مِنْ سادَ يَسُودُ فَهُوَ سَيْوِد، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لأَجل الياءِ السَّاكِنَةِ قَبْلَهَا ثُمَّ أُدغمت.[٢] ، ولم تذكر المعاجم الأخرى ما يخالف هذا. [٣]، وعلى ذلك فاللفظ السليم "لا تسودوني" من السؤدد، وهو فعل واوي.

٢- حديث: "إِذَا كبر ولدك واخيه":

والحديث يعني: إذا كبر ابنك فعامله معاملة الأخ، وقد اجتهدنا أن نجد سندا لهذا الحديث فلم نجد، بل وجدنا ممن صنف في الموضوعات من صرح بأنه من جملة الأحاديث الموضوعة.[٤]

فقد أورده العامري بلفظ "إذا كبر ابنك واخيه"، وقال: "هو من كلام العامة، وقولهم (واخيه) لحن وصوابه (آخه)".[٥]

وفي هذه الكلمة "واخيه" نناقش أمرين: أولهما صرفي، والآخر نحوي، أما الصرفي: فهو

---

١ الكتاب لسيبويه ١ / ١٢.

٢ لسان العرب ٣/٢٢٨.

٣ انظر: مقاييس اللغة والقاموس المحيط والقاموس المحيط.

٤ المقاصد الحسنة ص٩٢ح ٧٣، كشف الخفاء ١/ ١٠٨ح٢٥٥، الجد الحثيث ص٤٥-٤٦ ح٢١، الأسرار المرفوعة ص٩٣، وأورد السخاوي في معنى هذا الحديث من المرفوع ما أخرجه الطبراني في الأوسط وغيره عن أبي جبيرة بن الضحاك رفعه: "الولد سيد سبع سنين، وعبد سبع سنين، ووزير سبع سنين، فإن رضيت مكانفته لإحدى وعشرين، وإلا فاضرب على جنبه، فقد اعتذرت إلى الله عز وجل". المعجم الأوسط، دار الحرمين، القاهرة، ٦/ ١٧٠. ولكن سنده ضعيف. وفي ذلك يقول الحوت الشافعي: "سنده ضعيف، بل ليس عليه نور النبوة". أسنى المطالب ص٤٥، وراجع: المقاصد الحسنة ص٩٢، الأسرار المرفوعة ص٩٣.

٥ الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث ص ٤٥-٤٦ح٢١.

ما يتعلق بلفظة (واخيه) وما فيها من إبدال الهمز واوا، وهي في الغالب لغة عامية، يقول ابن منظور: "وآخَى الرجلَ مُؤَاخَاةً وإِخَاءً ووِخَاءً، والعامَّة تَقُولُ وَاخَاهُ، قَالَ ابْنُ بَرّيٍّ: حَكَى أَبو عُبَيْدٍ فِي الغَرِيب المصنَّف وَرَوَاهُ عَنِ الزَّيْدِيِّين: آخَيْتَ ووَاخَيْتَ وآسَيْتَ ووَاسَيْتَ وآكَلْتَ ووَاكَلْتَ، وَوَجْهُ ذَلِكَ مِنْ جِهة القِياس هُوَ حَمْل الْمَاضِي عَلَى المسْتقبل إِذ كَانُوا يَقُولُونَ يُوَاخِي، بِقَلْبِ الْهَمْزَةِ وَاوًا عَلَى التَّخْفِيفِ"، وذكر ابن منظور أن هناك من ضعفها، وذكر أيضا رأي ابن سيدة من أنها لغة طيء.[١]

وفي القاموس المحيط: "ولقد أَخَوْتَ أُخُوَّةً، وآخَيْتُ وتأَخَّيْتُ وآخاهُ مُؤَاخاةً وإخاءً وإخاوَةً ووخاءً، وواخاهُ ضعيفَةٌ"[٢]

ويتبين هنا أن هناك ضعفا في استخدام كلمة واخيه، فإذا أضفنا إلى ذلك ما في جزم الفعل معتل الآخر، حيث إن الفعل معتل الآخر يجزم بحذف حرف العلة نيابة عن السكون، وذكر السيوطي أنه يجوز في الشعر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيها بما لم يحذف منه شيء.[٣]، كقول الشاعر:

ومن يتّقْ فإن الله معْهُ ... ورزق الله مؤتاب وغاد [٤]

وثبوت حرف العلة مع الجازم لغة، فيكون أهل هذه اللغة قد اكتفوا عند دخول الجازم بحذف الحركة المقدرة.[٥]

وهو رأي الفراء، واستشهد بالبيت السابق في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ

---

١ لسان العرب ١٤/ ٢٢.

٢ القاموس المحيط ص ١٢٥٨.

٣ همع الهوامع ١/ ٢٠٣.

٤ المعجم المفصل في شواهد العربية ٢٣٨/١.

٥ يقول ابن جني تعليقا على هذا البيت: "إن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسرا لا يزاحفه زحافا فإنه لابد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته ... فاعرف إذًا حال ضعف الإعراب الذي لابد من التزامه مخافة كسر البيت من الزحاف الذي يتكبه الجفاة الفصحاء إذا أمنوا كسر البيت، فإن أمنت كسر البيت اجتنبت ضعف الإعراب، وإن أشفقت من كسره ألبتة دخلت تحت كسر الإعراب الكتاب". الخصائص ١/ ٣٣٤.

مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾. [1]

والجمهور على أنه مختص بالضرورة، وهو رأي ابن جني وابن هشام.[2] وقيل هي للتخفيف عدولًا عن الحذف، وهذا قول الخليل بن احمد الفراهيدي شيخ سيبويه، حيث قال: "وربما تركت هذه الواو والياء في موضع الجزم استخفافًا". [3]

وذكر صاحب النحو الوافي في حديثه عن ثبوت حرف العلة أنها لغة عند العرب تذكر لمجرد العلم بها، لاستخدامها في فهم النصوص القديمة، الواردة بها، لا لتطبيقها في استعمالنا.[4]

وبهذا يتبين لنا ضعف الحديث من الناحية الصرفية والنحوية.

المبحث الثاني: أحاديث فيها مخالفة للقواعد والتراكيب النحوية

ضبطت العربية جملها بالإعراب، ووضعت أسسا لذلك وقواعد، كما ضبطت تراكيب الجمل، ولذلك يعد أي تجاوز خطأ يستوجب رد القول، وبعد البحث وجدنا في بعض الأحاديث المختلقة أخطاء في الإعراب والتركيب، مما يمثل دليلا ودعما لحكم علماء الحديث بوضعه، وفي هذا المبحث نذكر نماذج على ذلك:

١- حديث: "الناس كلهم موتى إلا العالمون، والعالمون كلهم هلكى إلا العاملون، والعاملون كلهم غرقى إلا المخلصون، والمخلصون على خطر عظيم":

روى بعضهم هذا الحديث بلفظ "هلكى" بدل موتى في الكل، وبعضهم يرويه "موتى" في الكل، وقد وجدنا هذا الحديث يدور على ألسنة كثير ممن صنف في التفسير والرقاق والآداب والفقه وغيره، وولع به أهل الوعظ.[5]

---

١ سورة طه آية: ٧٧، وانظر: معاني القرآن ا/ ١٦٦.

٢ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح ١/ ٦٧، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٩٤.

٣ الجمل في النحو ص ٢٢٣.

٤ النحو الوافي ١/ ١١٤.

٥ انظر: ميزان العمل لأبي حامد الغزالي، دار المعارف، مصر ص٢٦٩، معارج القدس في مدارج معرفه النفس لأبي حامد الغزالي، دار الآفاق الجديدة، بيروت ص٨٨، مختصر منهاج القاصدين لابن قدامة المقدسي، مكتَبَةُ دَارِ البَيَانْ، دمشق ص٢٥٠، تفسير النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت ١/ ٢٣٥، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادى، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ٢/ ١٧٢، بيان المعاني، عبد القادر بن ملّا حويش السيد =

وأورد بعضهم الحديث مسلِّما به، ومحاولا الدفاع عما به من لحن ظاهر.[١]

وقد بحثنا عن هذا الحديث فيما بين أيدينا من مصادر حديثية مسندة، فلم نظفر له بسند، بل وجدناه معدودا في جملة الأحاديث الموضوعة عند من صنف فيها كالصغاني ت٦٥٠هـ، ومن وافقه، كالفتني ٩٨٦هـ، والعجلوني ت١١٦٢هـ، والشوكاني ت١٢٥٠هـ، وغيرهم.[٢]

وأشار بعضهم إلى ما فيه من لحن زيادة على وضعه، ومن ذلك قول الصغاني: "هذا الحديث مفترى وملحون، والصواب في الإعراب إلا العالمين والعاملين والمخلصين".[٣]

وقد رويت بعض الأقوال التي تُشْبه هذا الحديث، ونرجِّح أن تكون هي أصل ذلك الحديث، ومنها قول سهل بن عبد الله: "الناس كلهم موتى إلا العلماء، والعلماء كلهم سكرى، إلا العاملين بالعلم، والعاملون مغرورون إلا المخلصين، والمخلصون على الخطر".[٤]

وقريب من ذلك ما روي من قول ذي النون المصري: "الناس كلهم موتى إلا العلماء والعلماء كلهم نيام إلا العاملون والعاملون كلهم مغترون إلا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم، قال الله عز وجل ﴿لِّيَسۡـَٔلَ ٱلصَّـٰدِقِينَ عَن صِدۡقِهِمۡ﴾[٥]

ومثل هذه الأقوال أقرب إلى هذا الحديث، فلعلها هي أصله، رفعه بعض جهلة

=

محمود آل غازي العاني، مطبعة الترقي، دمشق ٤/ ٣٠٣، أسنى المطالب لزكريا الأنصاري، دار الكتاب الإسلامي ص٣٠٩ ح١٦٢٩، الفروق للقرافي، عالم الكتب ٤/ ٢٦٤، إحياء علوم الدين للغزالي، دار المعرفة، بيروت ٤/ ١٧٩.

١ نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، للبقاعي دار الكتاب الإسلامي، القاهرة ٣/ ٤٣١، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، لعلاء الدين البخاري الحنفي، دار الكتاب الإسلامي ٢/ ١٩١، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطي، ط. مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ٢/ ٣٢٤، تفسير الألوسي، دار الكتب العلمية، بيروت ١/ ٣٠٩.

٢ الموضوعات للصغاني ص٣٨ح٣٩، تذكرة الموضوعات للفتني ص٢٠٠، كشف الخفاء ٢/٣٧٨ح٢٧٩٦، الفوائد المجموعة ص ٢٥٧ح١٢٣، أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ص ٣٠٩ ح١٦٢٩.

٣ الموضوعات للصغاني ص ٣٩ ح٣٩، وانظر: تذكرة الموضوعات للفتني ص ٢٠٠.

٤ تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين ص ٤٣٤.

٥ الأحزاب من الآية ٨، وراجع: تاريخ دمشق لابن عساكر ١٧/ ٤٢٩.

الصوفية.[1]

والمستثنى بإلا منصوب قولًا واحدًا إلا إذا سبق بنفي، أو شبه نفي، يقول ابن هشام في حديثه عن الاستثناء الموجب: "يجب نصب المستثنى، سواء أكان متأخرا عن المستثنى منه، أم متقدما عليه، ومتصلًا كان الاستثناء أم منقطعًا، ويقال في الإعراب "إلا": حرف استثناء، والمستثنى: منصوب على الاستثناء".[2]

٢- عن معاذ بن جبل قال: قلنا: يا رسول الله، أنمس القرآن على غير وضوء؟ قال: نعم، إلا أن تكون على الجنابة، قال: قلنا: يا رسول الله، فقوله: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ ؟ قال: يعني لا يمس ثوابه إلا المؤمنين[3]، قال: قلنا: فقوله: في كتاب مكنون؟ قال: مكنون من الشرك ومن الشياطين.

أخرجه ابن عدي بسنده من طريق إسماعيل بن أبي زياد، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان عن معاذ.[4]، كما أخرجه الجوزقاني وابن الجوزي من طريق إبراهيم بن محمد الطيان، عن الحسين بن القاسم الزاهد الأصبهاني، عن إسماعيل بن أبي زياد به. وقال الجوزقاني عقب روايته: "الحسين الزاهد، وهو ضعيف الحديث، تفرد عنه إبراهيم بن محمد الطيان، وهو منكر الحديث مجهول".[5] وقال ابن الجوزي عنهما أيضا: "مجهولان، وذكر بعض الحفاظ أن الطيان لا تجوز الرواية عنه".[6]

والعلة الأساسية في هذا الحديث هو إسماعيل بن أبي زياد، وفيه يقول ابن عدي: منكر الحديث، ويقول: وإسماعيل بن أبي زياد هذا عامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه، إما إسنادا،

١ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١/ ١٧٤ح٧٦.

٢ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٢٣.

٣ هكذا في رواية ابن عدي بينما رواية الجوزقاني وابن الجوزي (إلا المؤمنون)، وقد نقله بهذا اللحن ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ ٣/ ١٧٠٨، والعز بن عبد السلام في تفسيره، دار ابن حزم -بيروت ٣/ ٢٨٠.

٤ الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٥١١.

٥ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير ١/ ٥٥٠.

٦ الموضوعات لابن الجوزي ٢/ ٨٢-٨٣.

وإما متنا. [١]

وقال ابن حبان: شيخ دجال لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه. [٢]

وقال الدارقطني والجوزقاني: متروك الحديث. [٣]

ولذا صرح ابن الجوزي والسيوطي وابن عراق والشوكاني بأن هذا الحديث موضوع. [٤]

يقول الجوزقاني: "هذا حديث موضوع باطل لا أصل له، ولم يروه عن ثور غير إسماعيل بن أبي زياد، وهو متروك الحديث". [٥]

وحذف المضاف باب واسع في اللغة العربية، وقد أورد سيبويه بابًا في الكتاب ترجم له بقوله: "هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار" وَذَكَرَ أمثلة كثيرة في هذا الباب، ومنها ما هو شاهد على حذف المضاف.(٦)

إلا أن لتقدير مضاف محذوف مسوغات ومبررات يدل عليها السياق في الغالب، فإذا انعدم الدليل لا يجوز توجيه الآية باعتبار حذف المضاف، وفي الحديث الذي بين أيدينا أوَّل الواضع الجملة باعتبار مضاف محذوف، قدَّره بكلمة (ثواب)، وليس في الآية ما يدعم هذا التوجيه، لاسيما أن الآية ربطت المس بالطهارة والعلاقة بين المس والطهارة معلومة.

ولنا عدة ملاحظات أخرى على هذا الحديث وهي:

- لاحظنا في رواية ابن عدي للحديث لحنا نحويا ظاهرا "لا يمس ثوابه إلا المؤمنين".
- التعبير عن الفوز بالثواب بكلمة "المس" تعبير غير معهود لا في لغة القرآن ولا في التعبير النبوي.
- اختلف أهل العلم في تفسير هذه الآية، فما هو الكتاب الذي يعود عليه الضمير في

---

١ الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٥١١.

٢ الموضوعات لابن الجوزي ٢/ ٨٣، ميزان الاعتدال ١/ ٢٣٠ ترجمة٨٨١.

٣ الأباطيل والمناكير ١/ ٥٥٠، الموضوعات لابن الجوزي ٢/ ٨٣.

٤ الموضوعات لابن الجوزي ٢/ ٨٢، اللآلىء المصنوعة ٢/ ٧، الفوائد المجموعة ص ٩، تنزيه الشريعة ٢/ ٦٧،٦٨.

٥ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير ١/ ٥٥١ح٣٥٨.

(٦) الكتاب لسيبويه ١/ ٢١١.

(يمسه)، ومن هم المطهرون؟ فذهب فريق من أهل العلم إلى أن المقصود بها الكتاب الذي في السماء لا يمسه إلا الملائكة، ومنهم من ذهب إلى أن المقصود في الآية القرآن لا يمسه إلا الطاهر أما المحدث حدثًا أكبر أو أصغر على خلاف بين أهل العلم فإنه لا يمسه.[1]

والخلاف في المسألة طويل ولكن الذي نميل إليه هو ما رجحه ابن تيمية وابن القيم من القول بأن اللوح المحفوظ الذي في السماء هو مراد هذه الآية، وكذلك الملائكة هم "المطهرون".[2]

والآية إخبار، والأصل في الخبر أن يكون خبرا صورة ومعنى، ولذلك فما أدق ما قال القاضي أبو محمد: "والقول بأن لا يَمَسُّهُ نهي قول فيه ضعف؛ وذلك أنه إذا كان خبرا فهو في موضع الصفة، وقوله بعد ذلك: "تَنْزِيلٌ" صفة أيضا، فإذا جعلناه نهيا جاء معنى أجنبيا معترضا بين الصفات، وذلك لا يحسن في رصف الكلام".[3]

---

١ تفسير البغوي، إحياء التراث ٥/ ١٩، فتح القدير للشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت ٥/ ١٩٣.

٢ شرح العمدة في الفقه، كتاب الطهارة لابن تيمية ت ٧٢٨ هـ، ، مكتبة العبيكان، الرياض ١/ ٣٨٣-٣٨٤، مدارج السالكين لابن القيم، دار الكتاب العربي، بيروت ٢/ ٣٩٠-٣٩١، ومن أبرز ما استدلا به: أن الآية من السور المكية التي تتضمن تقرير التوحيد والنبوة والمعاد والرد على الكفار، وهذا المعنى أليق بالمقصود من فرع عملي، وهو حكم مس الْمُحْدث المصحف، والآية جاءت في سياق بيان شرف القرآن وحفظه ردا على من قال: إن الشيطان جاء بهذا القرآن؛ فأخبر تعالى أنه في كتاب مكنون، ولو أريد بالكتاب ما في أيدي الناس لم يكن في الإقسام على ذلك بهذا القسم العظيم كثير فائدة؛ إذ من المعلوم أن كل كلام فهو قابل لأن يكون في كتاب حقا أو باطلا، بخلاف ما إذا وقع القسم على أنه في كتاب مصون مستور عن العيون عند الله لا يصل إليه شيطان، ولا يمسه إلا الأرواح الطاهرة الزكية؛ فهذا المعنى أليق بالآية. أضف لذلك فإن الله تعالى قال: "لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ"، ولو أراد المتوضئين لقال: لا يمسه إلا المتطهرون، كما قال تعالى: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ" البقرة: ٢٢٢. فالملائكة مطهرون، والمؤمنون متطهرون، ثم إن هذا هو تفسير جماهير السلف من الصحابة ومن بعدهم. راجع: المصدرين السابقين لابن تيمية وابن القيم.

٣ تفسير ابن عطية، دار الكتب العلمية، بيروت ٥/ ٢٥٢، وعلى الرغم من أن الحديث موضوع سندا وبعيد معنى ودلالة إلا أننا وجدنا بعض المفسرين -كالعز بن عبد السلام وغيره- يستندون إلى هذا الحديث ويجعلون معناه من تفاسير هذه الآية وهو ما لا نوافقهم عليه. راجع: تفسير العز بن عبد السلام ٣/ ٢٨٠، تفسير الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت ٥/ ٤٦٤، تفسير القرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٧/ ٢٢٦، اللباب في علوم الكتاب، لسراج الدين عمر بن علي الدمشقي النعماني، دار الكتب العلمية، بيروت ١٨/ ٤٣٧.

وحتى لو قلنا بالقول الثاني المرجوح في تفسير الآية بأن لا يمسه إلا الطاهر من الأحداث فسيظل معني الحديث الموضوع بعيدا عن فهوم الآية الراجح منها والمرجوح.

٣- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمِسْوَرِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَيْسَ لِي ثَوْبٌ أَتَوَارَى بِهِ، فَكُنْتَ أَحَقَّ مَنْ شَكَوْتُ إِلَيْهِ، وَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَكَ جِيرَانٌ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فِيهِمْ أَحَدٌ لَهُ ثَوْبَانِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «وَيَعْلَمُ أَنْ لَا ثَوْبَ لَكَ؟» فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «وَلَا يَعُودُ عَلَيْكَ بِأَحَدِ ثَوْبَيْهِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «مَا ذَلِكَ بِأَخِيكَ»

أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير بسنده من حديث عبد الله بن المسور مرفوعًا.[1] ومن طريق العقيلي أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات.[2]

والعلة الأساسية في هذا الحديث هي روايته من طريق أبي جعفر المدائني عبد الله بن المسور، وقد جاءت أقوال النقاد باتهامه بالكذب والوضع ومن ذلك قول رَقَبَةَ: يَضَعُ الْحَدِيثَ ويكذب[3]، وممن صرح بأنه يضع الحديث أيضا: ابن المديني،[4] وأبو نعيم الأصبهاني.[5]

وقال عنه الإمام أحمد فيما حكاه ابنه عبد الله: اضْرِبْ عَلَى أَحَادِيثِهِ، فَإِنَّهَا أَحَادِيثُ مَوْضُوعَةٌ.[6]

وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ، وقال يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ.[7]

وقال النسائي والدارقطني: متروك الحديث.[8]

ولهذا فقد صرح بعض العلماء -كابن الجوزي والسيوطي وابن عراق والشوكاني- بأن

١ الضعفاء الكبير للعقيلي ٢/ ٣٠٦.

٢ الموضوعات لابن الجوزي ٣/ ٨٨.

٣ الضعفاء الكبير للعقيلي ٢/ ٣٠٦ ترجمة ٨٨٥، الموضوعات لابن الجوزي ٣/ ٨٩، التاريخ الأوسط ١/ ٢٦٩.

٤ لسان الميزان ٥/ ١٢.

٥ الضعفاء لأبي نعيم ص ٩٩.

٦ ميزان الاعتدال ٢/ ٥٠٥، الضعفاء الكبير للعقيلي ٢/ ٣٠٦ ترجمة ٨٨٥، الموضوعات لابن الجوزي ٣/ ٨٩.

٧ الضعفاء الكبير للعقيلي ٢/ ٣٠٦ ترجمة ٨٨٥، الموضوعات لابن الجوزي ٣/ ٨٩.

٨ الموضوعات لابن الجوزي ٣/ ٨٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٠٥، لسان الميزان ٥/ ١٢.

هذا الحديث موضوع.[1]

وفي هذا الحديث جاءت (لا) في آخر الحديث بدلًا من (نعم) وهذا يخالف اللغة، وقد وردت شواهد قليلة جدا ظاهرها استعمال (نعم) في موطن (بلى) [2]، إلا أن هذا لا يعنينا في هذا النموذج فالسياق الدلالي يؤكد أن الجواب (نعم) وهذا يحتم أن يكون الجواب (نعم)، وليس (بلى) فهو يصدق كلامه بأنه لا يعود عليه بثوب، وإلا لكان الجواب (بلى) في حال أنه يعود عليه بثوب وهذا ما لا يحتمله السياق، أما الجواب (لا) فهو ما لم يجزه النحاة في مثل هذا المعنى.

المبحث الثالث: أحاديث فيها أخطاء دلالية

تنقسم الدلالة إلى قسمين: معجمية وبلاغية، ومع اتساع الدلالة ومرونتها يبقى لها أصل معجمي لا يمكن العدول عنه أو تجاوزه إلا بقرينة يحددها السياق الداخلي أو الخارجي، وفي الحديث الموضوع ورد من الكلمات ما لا يصح أن يكون من كلام سيد البشر، مما أكد ضعف الحديث وكان أمارة على الطعن فيه، وفي هذا المبحث نذكر نماذج من الأحاديث المكذوبة ضعفت فيها الدلالة البلاغية أو المعجمية وينقسم المبحث إلى مطلبين: أولهما: نماذج تتعلق بالدلالة المعجمية، وثانيهما: نماذج تتعلق بالدلالة البلاغية.

المطلب الأول: الدلالة المعجمية

والمعنى المعجمي الإفرادي: هو مَدلولُ التركيب الأول للفظ، أو هو مُحصلة علاقات الكلمة بالكلمات الأخرى في المجال الدلالي نفسه[3]، وهذه الدلالة هي الدلالة الوضعية التي

١ الموضوعات لابن الجوزي ٣/ ٨٩، اللآلئ المصنوعة ٢/٢٥٢-٢٥٣، تنزيه الشريعة ٢/ ٢٨٢، الفوائد المجموعة ص٢٣٢ح٤٠.

٢ وردت شواهد قليلة جدًا ظاهرها استعمال (نعم) في موطن (بلى)، وقد استعملها سيبويه نفسه في الكتاب، باب النعت في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين: فيقال له: ألست تقول كذا وكذا؟ فإنه لا يجد بدًّا من أن يقول: نعم، فيقال له: أفلست تفعل كذا؟ فإنه قائل: نعم، ولحّنه ابن الطراوة في ذلك، واختار أكثر النحويين أنَّ هذا خطأ، وردّوا ما ورد من هذه الشواهد، وبعضهم تأول الشواهد الواردة في ذلك بما يخرجها عن ظاهرها جريًا على المشهور، وبعضهم انتصر لسيبويه فأجازها حملًا على المعنى إنْ لم يحصل في الكلام لبسٌ.

(٣) علم الدلالة ص ١٤.

تُمثِّل الحقيقة اللغوية عند الأصوليّين.[١]

والأصل اللغوي لا يُعدَل عنه إلا بدليل، فلا نَحمل اللفظَ على حقيقة أخرى، إلاَّ إذا جاء في اللسان الثاني ما يدل على هذا الحمل، والأصل هو الحقيقة اللغوية، وهو "اللفظ المستعمَل فيما وُضع له لغةً".[٢]

والكلمة في المعجم لا تُفهم إلا منعزلةً عن السياق[٣]، وهذا هو المقصود بوصف الكلمات في المعجم بأنَّها مفردات، على حين لا توصف بهذا وهي في النص[٤]

وفي هذا المطلب نسوق نماذج للأحاديث الموضوعة التي تأكد ردها والطعن فيها بضعف لغتها:

١- قال عمر بن الخطاب: جاء جبريل إلى النبي ﷺ في حين غير حينه الذي كان يأتيه فيه، فقام إليه رسول الله ﷺ، فقال: «يا جبريل ما لي أراك متغير اللون؟» فقال: «ما جئتك حتى أمر الله عز وجل بمفاتيح النار» فقال رسول الله ﷺ: «يا جبريل، صف لي النار، وانعت لي جهنم» فقال جبريل: ....» الحديث.[٥]

---

(١) شرح الأصول من علم الأصول ص٢٥

(٢) المرجع نفسه ص ١٢٠.

(٣) لا شك أن المعجم موضوعٌ أساسًا للكشف عن معنى الكلمات، وللكلمة في المعجم معنيان: معنى في ذاتها، ومعنى عندما تتركب مع غيرها من كلمات، فالكلمة في المعجم لها معنى شائع عام، ولكنَّها عندما تتركب مع غيرها تكتسب معنى محددًا ذا دلالة واحدة، وإذا لم يكن للكلمة معنى في ذاتها، فلن يفيد تركيبها مع غيرها في الكشف عن الدلالة. راجع: دراسات في الدلالة والمعجم رجب إبراهيم ص ١٩.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها تمام حسان ص٣٢٣.

٥ بقية الحديث: "فقال جبريل: «إن الله تبارك وتعالى أمر بجهنم فأوقد عليها ألف عام حتى ابيضت، ثم أمر فأوقد عليها ألف عام حتى احمرت، ثم أمر فأوقد عليها ألف عام حتى اسودت، فهي سوداء مظلمة لا يضيء شررها، ولا يطفأ لهبها، والذي بعثك بالحق، لو أن قدر ثقب إبرة فتح من جهنم لمات من في الأرض كلهم جميعا من حره، والذي بعثك بالحق لو أن ثوبا من ثياب النار علق بين السماء والأرض لمات من في الأرض جميعا من حره، والذي بعثك بالحق لو أن خازنا من خزنة جهنم برز إلى أهل الدنيا، فنظروا إليه لمات من في الأرض كلهم من قبح وجهه ومن نتن ريحه، والذي بعثك بالحق لو أن **حلقة من حلقة سلسلة أهل النار التي نعت الله في كتابه** وضعت على جبال الدنيا لارفضت، وما تقاربت حتى تنتهي إلى الأرض السفلى» ، فقال رسول الله ﷺ: «حسبي يا جبريل لا ينصدع قلبي، فأموت» قال: فنظر رسول الله ﷺ إلى جبريل وهو يبكي، فقال: «تبكي يا جبريل وأنت من الله بالمكان الذي أنت =

أخرجه الطبراني في الأوسط، وابن أبي الدنيا في صفة النار بسندهما من طريق سلام الطويل، عن الأجلح الكندي، عن عدي بن عدي الكندي عن عمر بن الخطاب، وقال الطبراني: "لا يُروى هذا الحديث عن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرد به سلام".[1]

وأورده الهيثمي في المجمع وقال: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه سلام الطويل، وهو مجمع على ضعفه.[2]

وعلة هذا الحديث في تفرد سلام الطويل بروايته، وسلام الطويل هو سلام بن سلم التميمي السعدى خراساني الأصل، وقد حكم النقاد -كالبخاري وأبي حاتم الرازي والأصبهاني والنسائي وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش وابن حجر- بأنه متروك الحديث، وقال ابن خراش في موضع آخر: كذاب.[3]

وقال أبو حاتم بن حبان: يروي عن الثقات الموضوعات كأنه كان المتعمد لها.[4]

ومن ثم فالحديث موضوع، وقد أورده الألباني في السلسلة الضعيفة وحكم بأنه

=

به؟» قال: «وما لي لا أبكي؟ أنا أحق بالبكاء لعلي أن أكون في علم الله على غير الحال التي أنا عليها، وما أدري لعلي أبتلى بمثل ما ابتلي به إبليس، فقد كان من الملائكة، وما يدريني لعلي أبتلى بمثل ما ابتلي به هاروت وماروت» قال: فبكى رسول الله ﷺ، وبكى جبريل عليه السلام، فما زالا يبكيان حتى نوديا: أن يا جبريل ويا محمد، إن الله عز وجل قد أمنكما أن تعصياه، فارتفع جبريل عليه السلام، وخرج رسول الله ﷺ، فمر بقوم من الأنصار يضحكون ويلعبون، فقال: «أتضحكون ووراءكم جهنم؟ فلو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا، ولبكيتم كثيرا، ولما أسغتم الطعام والشراب، ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون إلى الله عز وجل» فنودي: يا محمد، لا تقنط عبادي، إنما بعثتك ميسرا، ولم أبعثك معسرا، فقال رسول الله ﷺ: «سددوا وقاربوا».

١ المعجم الأوسط ٣ / ٨٩ح ٢٥٨٣، صفة النار، لابن أبي الدنيا ت٢٨١هـ، دار ابن حزم، بيروت، ط. الأولى، ص١٠٣ ح ١٥٧.

٢ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين الهيثمي ت٨٠٧هـ، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ، ١٠/ ٣٨٦ ح ١٨٥٧٣.

٣ تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٨٠/١٢، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٨٢، التاريخ الكبير للبخاري ٤/ ١٣٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/ ٢٦٠، الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ٣٠٦، تقريب التهذيب ص٢٦١.

٤ المجروحين لابن حبان ١/ ٣٣٩.

موضوع.[١]

وموضع الشاهد هنا قوله (صف لي النار وانعت لي جهنم ... سلسلة أهل النار التي نعت الله في كتابه...)، فقد عبر عن النار ب(صف) وعن جهنم ب(انعت)، وبالرجوع إلى المعاجم فالوصف الْوَاوُ وَالصَّادُ وَالْفَاءُ: أَصْلٌ وَاحِدٌ، هُوَ تَحْلِيَةُ الشَّيْءِ، وَوَصَفْتُهُ أَصِفُهُ وَصْفًا، وَالصِّفَةُ: الْأَمَارَةُ اللَّازِمَةُ لِلشَّيْءِ[٢]، وفي اللسان: وَصَفَ الشيءَ لَهُ وَعَلَيْهِ وَصْفًا وصِفَةً: حَلَّاه، وَالْهَاءُ عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ.[٣]

أما النعت ففي المقاييس النُّونُ وَالْعَيْنُ وَالتَّاءُ: كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ النَّعْتُ، وَهُوَ وَصْفُكَ الشَّيْءَ بِمَا فِيهِ مِنْ حُسْنٍ. كَذَا قَالَهُ الْخَلِيلُ، إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّفَ مُتَكَلِّفٌ فَيَقُولُ: ذَا نَعْتُ سُوءٍ[٤]، وفي لسان العرب: النَّعْتُ: وَصْفُكَ الشيءَ، تَنْعَتُه بِمَا فِيهِ وتُبالِغُ فِي وَصْفه...والنَّعْتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ: جَيِّدُه؛ وَكُلُّ شَيْءٍ كَانَ بَالِغًا تَقُولُ: هَذَا نَعْتٌ أَي جَيِّدٌ، قَالَ: والفَرَسُ النَّعْتُ هُوَ الَّذِي يَكُونُ غَايَةً فِي العِتْقِ...قَالَ ابْنُ الأَثير: النَّعْتُ وَصْفُ الشَّيْءَ بِمَا فِيهِ مِنَ حُسْن، وَلَا يُقَالُ فِي الْقَبِيحِ إلا أَن يَتَكَلَّف مُتَكَلِّف، فَيَقُولُ نَعْتَ سَوْءٍ، والوَصْفُ يُقَالُ فِي الحَسَن والقَبيح.[٥]

والنعت فيما حكى أبو العلاء لما يتغير من الصفات، والصفة لما يتغير وما لا يتغير، فالصفة أعم من النعت، قال: فعلى هذا يصح أن ينعت الله تعالى بأوصافه لفعله لأنه يفعل ولا يفعل، ولا ينعت بأوصافه لذاته؛ إذ لا يجوز أن يتغير، ولم يستدل على صحة ما قاله من ذلك بشيء.[٦]

---

١ السلسلة الضعيفة ٢/ ٣١١ح٩١٠، ٣/ ٤٧٣ح ١٣٠٦.

٢ معجم مقاييس اللغة ٣/ ٣٧٥.

٣ لسان العرب ٣٥٧/٩.

٤ مقاييس اللغة ٤٤٨/٥.

٥ لسان العرب ٩٩/٢.

٦ الفروق اللغوية ص٣٠، واعترض العسكري على هذا الكلام بقوله: "والذي عندي أن النعت هو ما يظهر من الصفات ويشتهر، ولهذا قالوا: هذا نعت الخليفة، كمثل قولهم الأمين والمأمون والرشيد، وقالوا أول من ذكر نعته على المنبر الأمين، ولم يقولوا صفته، وإن كان قولهم الأمين صفة له عندهم؛ لأن النعت يفيد من المعاني التي ذكرناها ما لا تفيده الصفة" ويذكر رأيا آخر يفيد تداخل الصفة والنعت، فيقع كل واحد منهما موضع الآخر؛ لتقارب معنييهما، ويجوز أن =

وفرق ابن القيم بين الصفة والنعت بأن النعت يكون بالأفعال التي تتجدد يعني: ما يتغير، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ﴾[1]، والصفة هي الأمور الثابتة اللازمة للذات كقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ۖ هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ (٢٢) هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[2]

وأيا اعتمدنا من هذه الفروق سواء كان النعت للحسن، أو لما يتجدد ويتغير، فإن استعمال النعت مع جهنم أو مع النار والتفريق في لفظ في الحديث (صف وانعت) لا يوافق هذا المعنى.

٢- حديث "خُذُوا شَطْرَ دِينِكُمْ عَنِ الْحُمَيْرَاءِ":

بحثنا عن سند لهذا الحديث فيما بين أيدينا من مصادر فلم نظفر بشيء، ووجدنا العلماء يصرحون بألا سند له، وقد حاولنا أن نتلمس أول من ذكر هذا الحديث فوجدناه عند القضاعي في مسنده ت ٤٥٤هـ، وابن الاثير ت ٦٠٦هـ، حيث قال السخاوي: "قال شيخنا -يقصد ابن حجر- في تخريج ابن الحاجب من إملائه: لا أعرف له إسنادا، ولا رأيته في شيء من كتب الحديث إلا في النهاية لابن الأثير ذكره في مادة ح م ر، ولم يذكر من خرَّجه، ورأيته أيضا في كتاب الفردوس، لكن بغير لفظه وذكره من حديث أنس بغير إسناد أيضا، ولفظه: خذوا ثلث دينكم من بيت الحميراء، وبيض له صاحب مسند الفردوس فلم يخرج له إسنادا".[3]

وقال السيوطي: "لم أقف له على سند إلى الآن...لكن في الفردوس من حديث أنس:

=

يقال: الصفة لغة، والنعت لغة أخرى ولا فرق بينهما في المعنى، والدليل على ذلك أن أهل البصرة من النحاة يقولون: الصفة، وأهل الكوفة يقولون: النعت ولا يفرقون بينهما، فأما قولهم نعت الخليفة فقد غلب على ذلك كما يغلب بعض الصفات على بعض الموصوفين بغير معنى يخصه، فيجري مجرى اللقب في الرفعة، ثم كثروا حتى استعمل كل واحد منهما في موضع الآخر. الفروق اللغوية ص٣٠.

١ الأعراف من الآية ٥٤.

٢ الحشر: ٢٢، ٢٣، وانظر: مدارج السالكين ٥٤/١.

٣ المقاصد الحسنة ص ٣٢١، وانظر: الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ص ١٩١.

"خُذُوا ثُلُثَ دِينَكُمْ مِنْ بَيْتِ عَائِشَةَ" ولم يذكر له إسنادًا."[١] ويقول الملا علي القاري:" لا يعرف له أصل".[٢]

ولم يذكر ابن الأثير له سندًا؛ فليس كتابه من كتب رواية الحديث، وإنما هو في لغة الحديث، وأما مسند الفردوس فلم يذكر له إسنادا كما ذكر ابن حجر فيما نقله السخاوي عنه.[٣]

ومن ثم فلا غرابة أن يستنكره نقاد الحديث الكبار ومن ذلك يقول ابن كثير: "حديث غريب جدا، بل هو منكر، سألت عنه شيخنا الحافظ أبا الحاج المزي، فلم يعرفه وقال: لم أقف له على سند إلى الآن، وقال شيخنا أبو عبد الله الذهبي: هو من الأحاديث الواهية التي لا يعرف لها إسناد".[٤]

ولذا ذكره كثير من العلماء الذين صنفوا في الموضوعات كالسخاوي٩٠٢هـ، والفتني ٩٨٦هـ، والغزي العامري ١١٤٣هـ، ومحمد الأمير الكبير ١٢٢٨هـ، والشوكاني ١٢٥٠هـ، والقاوقجي ١٣٠٥هـ، والألباني ١٤٢٠هـ.[٥]

وذكر ابن القيم قاعدة في تضعيف كل حديث فيه لفظ (الحميراء) ولم يستثن فقال: "وكل حديث فيه "يا حميراء" أو ذكر "الحميراء" فهو كذب مختلق".[٦]

---

١ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة ص ١١٣.

٢ المصنوع ص ٩٨.

٣ السابق، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٤٣٨.

٤ تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، لابن كثير الدمشقي ت٧٧٤هـ، دار ابن حزم، ط. الثانية ١٤١٦هـ، ص ١٤١.

٥ المقاصد الحسنة ص ٣٢١، تذكرة الموضوعات للفتني ص ١٠٠، الجد الحثيث ص ٩١، النخبة البهية ص ٥٥، الفوائد المجموعة ص ٣٩٩، اللؤلؤ المرصوع ص ٢٢٦، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١١/ ٦٦٤.

٦ المنار المنيف ص ٦٠، وسبق المزي ابنَ القيم بهذه القاعدة؛ حيث قال: "كل حديث فيه الحميراء باطل إلا حديثا في الصوم في سنن النسائي". راجع: المصنوع ص٢١١-٢١٢. ويبدو أن ابن حجر لم يبلغه كلام الحافظ المزي فذكر استثناء ثانيا غير ما أثبته المزي حيث أورد ابن حجر في الفتح رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عائشة دَخَلَ الْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ يَا حُمَيْرَاءُ أَتُحِبِّينَ أَنْ تَنْظُرِي إِلَيْهِمْ فَقُلْتُ نَعَمْ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. ثم قال الحافظ: «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَلَمْ أَرَ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ ذِكْرَ الْحُمَيْرَاءِ إِلَّا فِي هَذَا». فتح الباري، دار المعرفة، بيروت، ٢/٤٤٤، وسبق الزركشيُّ ابنَ حجر بهذا الاستثناء، وأضاف استثناء ثالثا في نقله كلام المزي وتعقيب ابن كثير عليه، حيث قال: =

والعجيب أن الحافظ ابن كثير ذكر هذا الحديث في موضع من البداية والنهاية وسكت عنه كأنه يقره.[١] ولكن الحق أنه عاد في الكتاب ذاته فصرح بوضعه فقال: "فأما ما يلهج به كثير من الفقهاء وعلماء الأصول من إيراد حديث "خذوا شطر دينكم عن هذه الحميراء" فإنه ليس له أصل، ولا هو مثبت في شيء من أصول الإسلام، وسألت عنه شيخنا أبا الحجاج المزي فقال: لا أصل له".[٢]

هذا من ناحية السند وأما من ناحية المتن فإننا نتوقف أمام كلمة حميراء، والحميراء تصغير حمراء، بمعني بيضاء اللون مشرب بحمرة، والعرب تسمي الرجل الأبيض أحمر، وتسمي المرأة حمراء، وكانت عائشة رضي الله عنها كذلك، وهذا التصغير تصغير تحبيب.[٣]

ونلاحظ أن كلمة "الحميراء" -كما يقول الدكتور يوسف القرضاوي- تصغير تمليح وتحبيب لكلمة "حمراء"، وحميراء من كلمات التدليل والمباسطة التي يجوز أن يذكرها النبي ﷺ في أحاديثه الخاصة لنسائه، غير أنه يبعد أن يذكرها في مقام التعليم والإرشاد العام للأمة كالمقام الذي معنا.[٤]

=

"وسألت شيخنا الحافظ عماد الدين ابن كثير رحمه الله عن ذلك فقال كان شيخنا حافظ الدنيا أبو الحجاج المزي رحمه الله يقول كل حديث فيه الحميراء باطل إلا حديثا في الصوم في سنن النسائي، قلت: وحديث آخر في النسائي أيضا عن أبي سلمة قال قالت عائشة: دخل الحبشة المسجد يلعبون فقال لي يا حميراء أتحبين أن تنظري إليهم الحديث، وإسناده صحيح، وروى الحاكم في مستدركه حديث ذكر النبي ﷺ خروج بعض أمهات المؤمنين فضحكت عائشة، فقال: انظري يا حميراء ألا تكوني أنت، ثم التفت إلى علي، فقال: إن وليت من أمرها شيئا فارفق بها، وقال صحيح الإسناد". الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، ط. الخانجي ص٣٧-٣٨.

١ البداية والنهاية، لابن كثير، ط. إحياء التراث ٣/ ١٥٩، السيرة النبوية لابن كثير، دار المعرفة، بيروت ٢/ ١٣٧.

٢ البداية والنهاية ٨/ ١٠٠، وما فعله ابن كثير تكرر من الزركشي، بل إن الزركشي أورد ذلك في مقدمة كتابه ممتدحا به عائشة وإن أورده بصيغة التمريض، لكنه عاد في كتابه لينقل القول بألا أصل له. الإجابة ص٣، ٣٧-٣٩.

٣ النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٤٣٧ -٤٣٨، لسان العرب ٤/٢٠٩.

٤ وأضاف الشيخ القرضاوي لهذا البعد الاجتماعي المهم بعدا آخر، وهو البعد الواقعي فكيف يأمرنا النبي ﷺ أن نأخذ نصف الدين عن أي عائشة وحدها؟ وماذا نأخذ عن بقية الصحابة وهم كثير؟ وأي نصف نأخذ؟ وأي نصف ندع؟ والواقع يدلنا أيضًا أن علماء الإسلام لم يأخذوا عن عائشة نصف الدين، ولا ربعه، ولا عشره، لا من جهة الرواية، ولا من جهة الدراية؛ فمن حيث الرواية نرى ألوفًا من الصحابة رجالًا ونساء أسهموا في تبليغ هدي رسولهم أقوالًا وأفعالًا وأحكامًا وتقريرات، وعائشة رضي الله عنها فرد من هذا العدد الضخم، ومهما تكثر روايتها فلن تبلغ ما روى أبو هريرة رضي الله عنه، ومن

=

ومن ثم نرى أن استعمال كلمة حميراء في هذا الموضع مخالف لعلم اللغة الاجتماعي، وهو فرع من علم اللغويات أو اللسانيات، يهتم بدراسة تأثير جميع جوانب المجتمع، ويتضمن ذلك المعايير الثقافية، والتوقعات والبيئة، وطريقة استخدام اللغة، والآثار المترتبة على استخدام اللغة في المجتمع.[١]

٣- عن عائشة ﵂ قالت: قلت يا رسول الله: ما معنى رمضان؟ فقال رسول الله ﷺ: يا حميراء لا تقولي رمضان؛ فإنه اسم من أسماء الله، ولكن قولي شهر رمضان، يعني رمضان أرمض فيه ذنوب عباده فغفرها، قالت عائشة: فقلنا: شوال يا رسول الله؟ فقال: شالت لهم ذنوبهم فذهبت.

أخرجه أبو طاهر بن أبي الصقر الأنباري في مشيخته، من طريق الحسن بن محمد بن أحمد الأنباري عن محمد بن أحمد بن البلخي عن عمر بن عبدويه عن أحمد بن علي بن خلف عن موسى بن إبراهيم الأنصاري عن أبي معاوية الضرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.[٢] ومن طريق أبي طاهر أخرجه ابن النجار.[٣]

وهذا إسناد مسلسل بالمجاهيل الذين لم يعرف فيهم جرح ولا تعديل: فأبو القاسم الحسن بن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم الأنباري المصري، الشهرداراني ذكره أبو القاسم بن عساكر في شيوخ ابن أبي الصقر الذين روى عنهم في مصر، وذكره الذهبي في

=

جهة الدراية والفقه والفتوى لا يقبل العقل ولا الواقع التاريخي أن تنفرد عائشة ﵂ بشطر الدين، فأين نصيب الصحابة الكبار من أمثال أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود وأُبيّ بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأصحاب هذه الطبقة ﵃ ، ثم من خلفهم من الصحابة أمثال العبادلة الأربعة: ابن عمر وابن عباس وابن عمرو وابن الزبير وغيرهم ﵃؟ راجع كلام د. القرضاوي في موقعه على الشبكة العنكبوتية http://www.qaradawi.net/new/all-fatawa/1676-، ولذا فإننا نعجب من قول الملا علي القاري عن هذا الحديث: "معناه صحيح فإن عندها من شطر الدين استنادا يقتضي اعتمادا". الأسرار المرفوعة ص ١٩١.

١علم اللغة الاجتماعى عند العرب، هادي نهر، الجامعة المنتصرية، ط. أولى ص. ٩، التفكير اللغوى بين القديم والجديد، كمال بشر، مكتبة الشباب ص. ٥٢.

٢ مشيخة أبي طاهر ابن أبي الصقر ت٤٧٦هـ، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العولي، مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى، ص ١٢٦ ح٥٢.

٣ ابن النجار في ذيله على تاريخ بغداد ٢٠/٧٥-٧٦.

تاريخ الإسلام.[1]

ومحمد بن أحمد بن إبراهيم البلخي ذكره الخطيب في تاريخ بغداد وقال: قدم بغداد وحدث بها عن محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، حدثنا عنه القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي.[2]

وعمرو بن عبدويه البغدادي ذكره ابن النجار وقال: إنه روى عنه محمد بن أحمد بن إبراهيم البلخي، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.[3]

وأحمد بن علي بن خلف لم يترجم له أحد فيما تحت أيدينا من مصادر، ولذا قال ابن عراق في هذا الحديث: فيه من لم أعرفهم.[4]

وبالإضافة لكل ذلك فقد سبق أن ذكرنا في النموذج السابق كلام نقاد الحديث في أن كل حديث فيه لفظة (حميراء) موضوع إلا بضعة أحاديث، وليس هذا الحديث واحدا منها، ولذا فقد أورده كثير ممن صنف في الأحاديث الموضوعة من جملتها كالسيوطي وابن عراق والملا علي القاري والشوكاني.[5]

وأما من ناحية الدلالة اللغوية فبالبحث في معاجم اللغة يتبين أنه لم يذكر أحد أن رمضان من أسماء الله تعالى، ومن ثم فاستعماله في هذا المعنى دلالة خاطئة؛ وقول من قال إن رمضان اسم من أسماء الله تعالى لا يصح؛ فلم يصح فيه أي نقل، وأسماء الله تعالي توقيفية لا تطلق الا بدليل صحيح [6]، فلا كراهة في أن يقال: "رمضان" من غير أن يقال: "شهر

---

١ تاريخ دمشق ١٤٧/٥١ رقم ٥٩٨٤، تاريخ الإسلام ٤١٧/٩ رقم ١٩٦.

٢ تاريخ بغداد ٩٢/٢ رقم ٦١.

٣ ذيل تاريخ بغداد ٢٠/ ٧٥ ترجمة رقم ١٢١١.

٤ تنزيه الشريعة. ١٥٣/٢.

٥ اللآلىء المصنوعة ٨٣/٢، المصنوع ص ٢١١، الأسرار المرفوعة ص ٣٨٩، تنزيه الشريعة ١٥٣/٢، الفوائد المجموعة ص٨٧، ولهذا الحديث شواهد أخرى من حديث ابن عمر عند تمام في فوائده، وابن عدي والبيهقي من حديث أبي هريرة، إلا أنها ضعيفة لا يحتج بها أيضا. راجع: الموضوعات لابن الجوزي ٢/ ١٨٧، الفوائد المجموعة ص ٨٧.

٦ راجع: الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية لعبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، ت ٤٢٩هـ، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط. الثانية، ص ٣٢٦، شرح العقيدة الواسطية لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط. السادسة، ١٤٢١ هـ، ١/ ١٢٠، شرح أسماء الله الحسنى في =

رمضان" بإضافة رمضان الي شهر؛ لأنّ الكراهة إنّما تثبت بنهي الشرع، ولم يثبت نهي، وإلى هذا ذهب المحققون من أهل العلم، يقول ابن الجوزي: "ولم يذكر أحد في أسماء الله تعالى رمضان، ولا يجوز أن يسمى به إجماعًا".[١]

ويقول النووي: "والصواب –والله أعلم– ما ذهب إليه الإمام أبو عبد الله البخاري في صحيحه وغير واحد من العلماء المحققين أنه لا كراهة مطلقا كيفما قال، لأن الكراهة لا تثبت إلا بالشرع، ولم يثبت في كراهته شيء، بل ثبت في الأحاديث جواز ذلك، والأحاديث فيه من الصحيحين وغيرهما أكثر من أن تحصر، ولو تفرغت لجمع ذلك رجوت أن يبلغ أحاديثه مئين".[٢]

٤– حديث: "لا آلاءَ إلا آلاؤُكَ يَا اللَّهُ، إِنَّكَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ مُحِيطٌ بِهِ عِلْمُكَ كعسهلون وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نزل". وفي رواية أخري: "**كمثلهوف**..." بدل كعسهلون.

لم نجد لهذا الحديث سندا فيما بين أيدينا من مصادر، وإنما أورده كثير من مصنفي الحديث الموضوع في جملة الموضوعات.[٣]

وكان ابن حجر وغيره ينكرها جدًّا حتى وهو قائم على المنبر في أثناء الخطبة حين يرى

=

ضوء الكتاب والسُّنَّة، د. سعيد بن علي بن وهف القحطاني، مطبعة سفير، الرياض، ص ١٦.

١ الموضوعات لابن الجوزي ٢/ ١٨٧.

٢ الأذكار للنووي، تحقيق الأرناؤط، دار الفكر، بيروت ص ٣٨٥، وانظر أيضا: فتح الباري ٤/١١٣، بدائع الفوائد لابن القيم، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢ / ١٠٤، وقد ترجم النسائي لذلك أيضا فقال: باب الرخصة في أن يقال لشهر رمضان رمضان. سنن النسائي كتاب الصيام، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط. الثانية، ١٤٠٦هـ، ٤/١٣٠. وقد نسب النووي إلى المالكية كراهة القول رمضان حيث قال: "وقال أصحاب مالك يكره أن يقال رمضان، بل لا يقال إلا شهر رمضان، سواء إن كان هناك قرينة أم لا، وزعموا أن رمضان اسم من أسماء الله تعالى". المجموع شرح المهذب ٦/ ٢٤٨، لكن الباحث في كتب المالكية يجد خلاف ذلك. ومن ذلك يقول الحطاب المالكي ردا على كلام النووي: "وما نسبه لأصحاب مالك غريب غير معروف في المذهب، وقد تكرر في لفظ مالك في الموطإ في المدونة لفظ رمضان من غير ذكر الشهر". مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، **ط.** الثالثة، ٢/٣٨٠، وراجع أيضا: الذخيرة للقرافي، دار الغرب الإسلامي–بيروت، ط. الأولى ٢/ ٤٨٦.

٣ راجع: المقاصد الحسنة ص٧١٥ح ١٢٨٥، تذكرة الموضوعات للفتني ص٢١٢، كشف الخفاء ٢/ ٤٢٧ح٢٩٨٣، الأسرار المرفوعة ص ٣٨٨ح٦٠٥، اللؤلؤ المرصوع ص٢١٨ح٦٩٠.

من يكتبها؛ لما فيها من تفويت سماع الخطبة والوقت الشريف فيما لم يحفظ عمن يقتدى به.[١]

ووردت في هذا الحديث كلمات ليس لها دلالة في اللغة ككلمة (عسهلون) (مثلهوف)، وهي ألفاظ اشتهرت باليمن ومكة ومصر والمغرب وجملة بلدان، بأنها "حفيظة رمضان"، تحفظ من الغرق، والسرق، والحرق، وسائر الآفات، وتكتب في آخر جمعة منه، وجمهورهم يكتبها والخطيب على المنبر، وبعضهم بعد صلاة العصر، وهي بدعة لا أصل لها.[٢]

وقد بحثنا عن معنى هذه الألفاظ في المعاجم فلم نجد لها أصلا، ومن ثم فهي كلمات مجهولة، ليس لها دلالة لغوية، وقد جزم كثيرون بحرمة كتابة وقراءة الكلمات الأعجمية التي لا يعرف معناها، وقد فسرها بعضهم بأنها حية محيطة بالعرش، رأسها عند ذنبها، ولكن هذا التفسير لا يعول عليه؛ لأن مثل ذلك لا مدخل للرأي فيه، فلا يقبل منه إلا ما ثبت، على أنها بهذا المعنى لا تلائم ما قبلها في الحفيظة، وهو: "لا آلاء إلا آلاؤك يا الله كعسهلون"؛ بل هذا اللفظ في غاية الإبهام، ومن ثم قيل إنها اسم صنم أدخله ملحد على جهلة العوام.[٣]

يقول علي القاري: "وكلمة (كعسهلون) مجهولة لا يُدرى معناها، فيحرم رقياها، أو يحتمل أن تكون كلمة كفر يكفر بها متكلمها". [٤]

٥- عن جابر ﷺ قال: سألت رسول الله ﷺ عن أول شيء خلقه الله تعالى؟ فقال: "هو نور نبيك يا جابر؛ خلقه الله ثم خلق فيه كل خير، وخلق بعده كل شيء، وحين خلقه أقامه قدامه في مقام القرب اثني عشر ألف سنة، ثم جعله أربعة أقسام :فخلق العرش من قسم، والكرسي من قسم، وحملة العرش وخزنة الكرسي من قسم، وأقام القسم الرابع في مقام الحب اثني عشر ألف سنة، ثم جعله أربعة أقسام :فخلق القلم من قسم، واللوح من قسم، والجنة من قسم، وأقام القسم الرابع في مقام الخوف اثني عشرة ألف سنة، ثم جعله أربعة أجزاء: فخلق الملائكة من جزء، والشمس من جزء، والقمر والكواكب من جزء، وأقام الجزء

---

١ المقاصد الحسنة ص ٧١٥، تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي ٢/ ٤٥٧، كشاف القناع عن متن الإقناع، للبهوتى الحنبلى، دار الكتب العلمية ٢/ ٤٩.

٢ المقاصد الحسنة ص ٧١٥، كشف الخفاء ٢/ ٤٢٧ح ٢٩٨٣.

٣ كشف الخفاء ٢/ ٤٢٧ح ٢٩٨٣، تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي ٢/ ٤٥٧.

٤ الأسرار المرفوعة ص ٣٨٩ح٦٠٥.

الرابع في مقام الرجاء اثني عشر ألف سنة، ثم جعله أربعة أجزاء: فخلق العقل من جزء، والعلم والحكمة من جزء، والعصمة والتوفيق من جزء، وأقام الجزء الرابع في مقام الحياء اثني عشر ألف سنة، ثم نظر الله -عز وجل- إليه، فترشح النور عرقًا، فقطر منه مائة ألف أربعة وعشرون ألف قطرة من النور، فخلق الله من كل قطرة روح نبي أو روح رسول، ثم تنفست أرواح الأنبياء، فخلق الله من أنفاسهم الأولياء والشهداء والسعداء والمطيعين إلى يوم القيامة، فالعرش والكرسي من نوري، والكروبيون من نوري، والروحانيون والملائكة من نوري، والجنة وما فيها من النعيم من نوري، وملائكة السموات السبع من نوري، والشمس والقمر والكواكب من نوري، والعقل والتوفيق من نوري، وأرواح الرسل والأنبياء من نوري، والشهداء والسعداء والصالحون من نتاج نوري، ثم خلق الله اثني عشر ألف حجاب فأقام الله نوري، وهو الجزء الرابع في كل حجاب ألف سنة، وهي مقامات العبودية والسكينة والصبر والصدق واليقين، فغمس الله ذلك النور في كل حجاب ألف سنة، فلما أخرج الله النور من الحجب ركبه الله في الأرض، فكان يضيء منها ما بين المشرق والمغرب كالسراج في الليل المظلم، ثم خلق الله آدم من الأرض فركب فيه النور في جبينه، ثم انتقل منه إلى شيث، وكان ينتقل من طاهر إلى طيب، ومن طيب إلى طاهر إلى أن أوصله الله صلب عبد الله بن عبد المطلب، ومنه إلى رحم آمنة بنت وهب، ثم أخرجني إلى الدنيا فجعلني سيد المرسلين، وخاتم النبيين، ورحمة للعالمين، وقائد الغر المحجلين، هكذا كان خلق نبيك يا جابر". [١]

هذا الحديث من الأحاديث المشهورة والطويلة والمتداولة عند الصوفية في طرقهم وكتبهم، ويسمونه الأنوار المحمدية، وهو ظاهر الوضع، وفيه ألفاظ صوفية متأخرة، ويشتمل على ألفاظ ركيكة، ومعان منكرة، وقد صرح بوضعه كثيرون من أهل العلم قديما وحديثا بل وأفردوا له رسائل مستقلة للتدليل على وضعه ومن ذلك: "تنبيه الحذاق على بطلان ما شاع بين

---

١ روي هذا الحديث بأكثر من رواية وما أثبتناه هو أشمل الروايات، وهذا اللفظ من النفحات المكية واللمحات الحقية في شرح أساس الطريقة الختمية لمحمد عثمان الميرغني ص/٣٧-٣٨، وقد عزاه العجلوني إلي عبد الرزاق من حديث جابر. راجع: كشف الخفاء ١/ ٣٠٢ ح ٨٢٧، وكذلك القسطلاني في المواهب اللدنية بالمنح المحمدية ط المكتبة التوفيقية، القاهرة ١/ ٤٨، وابن عربي الصوفي في الفتوحات المكية ١١٩/١. دار صادر تحقيق: د. عثمان يحيى، ط. وزارة الثقافة المصرية، ١٣٩٢. وقد بحثنا عنه في كتب عبد الرزاق فلم نجده، وبحثنا عن سند له عند من ذكره فلم نظفر بشيء.

الأنام من حديث النور المنسوب لمصنف عبد الرزاق" للشيخ محمد أحمد عبد القادر الشنقيطي، و"إرشاد العاثر لوضع حديث أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر" لحسن السقاف، و"مرشد الحائر لبيان وضع حديث جابر" لعبد الله الصديق الغماري، وكتاب "النور المحمدي بين هدي الكتاب المبين وغلو الغالين" لعداب الحمش.

وقال السيوطي عنه: "ليس له إسناد يعتمد عليه".[1]، وأورده اللكنوي في الموضوعات.[2]

ويقول الغماري: "وعزْوه إلى رواية عبد الرزاق خطأ؛ لأنه لا يوجد في مصنفه ولا جامعه ولا تفسيره...وهو حديث موضوع جزمًا، وفيه اصطلاحات المتصوفة، وبعض الشناقطة المعاصرين ركب له إسنادًا فذكر أن عبد الرزاق رواه من طريق ابن المنكدر عن جابر، وهذا كذب يأثم عليه وبالجملة فالحديث منكر موضوع لا أصل له في شيء من كتب السُّنّة". [3]

وقد دلت على وضعه دلائل قوية ومتعددة لا تدافع ولا تنازع ومنها:

١- مخالفته لنصوص القرآن من حيث دلالتها على أصل ما خُلق منه البشر، وذلك كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ﴾ [4] فكيف يكون آدم والطين الذي خلق منه مخلوقين أصالةً من نور محمد ﷺ؟! [5]، وقد قرر القرآن بشرية النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [6]

٢- معارضته للأحاديث الثابتة المشهورة التي تقرر أن الملائكة هم الذين خلقوا من نور دون آدم وبنيه، ومنها قوله ﷺ :"**خُلِقَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ، وَخُلِقَ الْجَانُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ، وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُمْ** ".[7]

كما أنه يعارض الثابت من الحديث الذي يقرر أن أول الخلق هو القلم في قوله ﷺ:

١ الحاوي للفتاوي ١/ ٣٨٦.

٢ الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ص٤٢.

٣ مرشد الحائر لبيان وضع حديث جابر، **عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري**، شركة دار المشاريع ص١١.

٤ الرحمن آية ١٤.

٥ تنبيه الحذاق ص ١١.

٦ الكهف من الآية ١١٠.

٧ أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الزهد والرقائق باب في أحاديث متفرقة ٤/ ٢٢٩٤ ح٢٩٩٦.

"إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ: اكْتُبْ، فَقَالَ: مَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبِ الْقَدَرَ مَا كَانَ وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى الْأَبَدِ".[١]

٣- الحديث ليس موجودًا في دواوين الإسلام من الصحاح والسنن والمصنفات والمسانيد والمعاجم وغيرها، وليس متداولا بين أهل العلم. [٢]

٤- اشتماله على كثير من الألفاظ والمصطلحات الصوفية المتأخرة، مثل: مقامات: (القرب ، الحب، الخوف، الرجاء، الحياء، العبودية، السكينة، الصبر، الصدق، واليقين)، ومثل: الحجاب، الروح ، الكروبيون، الولي، اللوح، وغيرها. وهناك من المصطلحات ما اشترك فيه الصوفية مع الشيعة كمصطلح (الكروبيون)، أضف إلى ذلك ما يتكرر لديهم من غير المصطلحات كالأعداد، فالعدد اثني عشر متكرر جدا عندهم وعند الشيعة أيضا.[٣]

ولو ناقشنا معاني هذه المصطلحات عند الصوفية لاستوفت بحثا كاملا ونكتفي بالقول إن هذه المصطلحات لا شك أنها تشكلت بعهد متأخر عن عهد النبي ﷺ وهو دليل قوي على وضع الحديث.

٥- طول الحديث المفرط، وركاكة ألفاظه وغرابته ونكارته وهي عيوب بلاغية واضحة في هذا الحديث. [٤]

والإطالة إذا كانت بغير معنى فهي من الصفات المذمومة. [٥]، وهي تختلف عن الإطناب؛ فالإطناب يكون بفائدة أما التطويل فلا، يقول الرماني: "ان الاطناب بلاغة

---

١ أخرجه الترمذي بلفظه في السنن في أبواب القدر ٤/٤٥٧ح ٢١٥٥، وأبو داود في سننه بنحوه كتاب السنة باب في القدر ٤/٢٢٥ح٤٧٠٠، وأبو يعلي والآجري والبيهقي، كما أخرجه الحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم. انظر: المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ، دار العاصمة، دار الغيث، ط. الأولى، ١٢/ ٤٤٩، الشريعة للآجري ٢/٧٦٠، المستدرك على الصحيحين ٢/٥٤٠، الأسماء والصفات للبيهقي ٢/٢٣٩.

٢ تنبيه الحذاق ص ١٠، النور المحمدي بين هدي الكتاب المبين وغلو الغالين لعداب الحمش، دار حسان، ودار الأماني، الرياض، ط. الأولى ١٤٠٧، ص ٥٠-٥١.

٣ التعرف لمذهب أهل التصوف للكلاباذي ص٣٦، وانظر طبقات الشعراني ١/ ٣٧.

٤ تنبيه الحذاق ص ١٠.

٥ الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ٢/١٢٤.

والتطويل عي؛ لأنه لابد من الإخلال فيه، فإما الاطناب فإنما يكون في تفصيل المعنى، وما يتعلق به في المواضع التي يحسن فيها ذكر التفصيل، فأما التطويل فعيب وعي؛ لأنه تكلف فيه الكثير فيما يكفي القليل".[1]

المطلب الثاني: الدلالة البلاغية

لكل كلمة دلالة معجمية خاصة بها، فإذا انتظمت في سياق، أرفقت هذه الدلالة المعجمية بأخرى دلالية تكتسبها من السياق، فالمحسنات البديعية مثلا من طباق وجناس، وغيرها من تكرار وإطناب لا تظهر دلالتها إلا إذا اقترنت بغيرها من الألفاظ، وانتظمت معها، بهدف ضبط المعنى العام، وإظهاره بالصورة المثلى، وذلك إذا كان صانع هذه الألفاظ وناظمها لدية من الملكة اللغوية ما يؤهله للرقي بالمعنى، ليصل إلى أفضل وجه، ولكن قد تتدنى قدرة الناظم في نظم الألفاظ وملاحظة صلتها ببعضها، فيطابق من غير وجه، ويطيل موضع القصر، ويقصر موضع الإطالة، ويكرر لغير هدف، فيخرج التكرار مملا مضعفا للبلاغة. وقد يأتي بلفظ ساذج ركيك لا يرقى للمستوى المطلوب في الكلام، أو يأتي بمعنى ساذج لا يتناسب ومقتضى الحال، وليست البلاغة حسب تعريف الجرجاني إلا موافقة اللفظ لمقتضى الحال.[2]

وقد يكون ضعف النص من النواحي البلاغية دليلا على اختلاقه، إذا نسب لمن عرف بالفصاحة والبلاغة، وقد أنكر بعض اللغويين نسبة أبيات إلى شعراء لمجرد أنها لا ترقى لمستوى بلاغتهم، فكيف بالأحاديث التي نسبت لسيد البشر ﷺ، وكان فيها من سوء التأليف وركاكة اللفظ، وضعف النظم ما يشهد على أنها منحولة، ولا يمكن بحال أن تكون من لفظه الشريف ﷺ، وقد ورد في الأحاديث الموضوعة روايات كثيرة اتسمت بضعف الدلالة البلاغية منها:

١- حديث "لو كان الأرز رجلا لكان حليما ما أكله جائع إلا أشبعه":

لم نجد سندا لهذا الحديث، ولكنا وجدنا العلماء يذكرونه في الموضوع، ومن ذلك قول

١ ثلاث رسائل في إعجاز القران ص ٧٢.

٢ الإيضاح للقزويني ص٩.

السخاوي: "قال شيخنا -أي ابن حجر- هو موضوع، وإن كان يجري على الألسنة مرفوعا".[١] وزاد بعضهم عن ابن حجر قوله: "وكذا أحاديث الأرز كلها موضوعة".[٢]

وحكم بوضعه كذلك الفتني ٩٨٦هـ ومرعي بن يوسف المقدسي ١٠٣٣هـ وعلي القاري ١٠١٤هـ، والغزي العامري ١١٤٣هـ والعجلوني ١١٦٢هـ، ومحمد الأمير الكبير المالكي ١٢٢٨هـ والحوت الشافعي ١٢٧٧هـ، والقاوقجي ١٣٠٥هـ.[٣]

وفي هذا الحديث تظهر ركاكة واضحة في معنى الحديث، وهو ما قال عنه ابن القيم: "سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه ... فهذا من السمج البارد، الذي يصان عنه كلام العقلاء، فضلا عن كلام سيد الأنبياء".[٤]

وفي الحديث عن ركاكة اللفظ لا بد أن نوضح اختلاف مناهج البلاغين في نظرهم الى اللفظ والمعنى، فمنهم من آثر اللفظ على المعنى كالجاحظ٢٥٥هـ وأبي هلال العسكري٣٩٥هـ، وللجاحظ قول مشهور في هذا؛ حيث قال: "إن المعاني مطروحة في الطريق، يعرفها العجمي والقروي والبدوي، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج، وفي صحة الطبع وجودة السبك".[٥]، ومنهم من جمع بين اللفظ والمعنى كابن قتيبة ٢٧٦هـ، وقد قسم الشعر إلى أربعة أضرب: ضرب حسن لفظه وجاد معناه، ضرب منه حسن لفظه وحلا فإذا فتشته لم تجد هناك فائدة في المعنى، ضرب منه جاد معناه وقصرت

---

١ المقاصد الحسنة ص ٥٥١ ح٨٩٩.

٢ أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ص ٢٣٥، الأسرار المرفوعة ص ٢٩٤.

٣ تذكرة الموضوعات للفتني ص ١٤٨، الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي، تحقيق: د. محمد بن لطفي الصباغ، دار الوراق - الرياض، ط. الثالثة، ١٤١٩هـ ص٩٠ح٤٢، الأسرار المرفوعة ص٢٩٤، ٤٢٨، المصنوع ص١٤٨ح٢٥٢، الجد الحثيث ص ١٨٥ح٣٩٧، كشف الخفاء ١٨٧/٢ح٢١٠٩، النخبة البهية ص١٠٣ح٢٧٥، أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ص٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨، اللؤلؤ المرصوع ص١٥٣ح٤٥١.

٤ المنار المنيف ص ٥٤ح٦١، وانظر أيضا: زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط. السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ ٤/ ٢٦٢.

٥نقد الشعر ص ١٩٤_٢١٤.

ألفاظه، ضرب منه تأخر معناه وتأخر لفظه. [١]، وممن سار على منهاجه ابن الرشيق ٤١٤هـ وابن الاثير ٦٣٧هـ حيث إنهما لم يفصلا بين اللفظ والمعنى.[٢]، أما الرأي الاخير فيمثله عبد القاهر الجرجاني ٤٧١هـ ويتمثل في العلاقة بين اللفظ والمعنى، وهو ما يسمى بنظرية النظم، وليست الألفاظ عنده الا لخدمة المعنى.[٣]

٢- حديث "مَنْ دَعَا بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ حَيٌّ لَا تَمُوتُ، وَخَالِقٌ لَا تُغْلَبُ، وَبَصِيرٌ لَا تَرْتَابُ، وَسَمِيعٌ لَا تَشُكُّ، وَصَادِقٌ لَا تَكْذِبُ، وَقَاهِرٌ لَا يُغْلَبُ، وَقَرِيبٌ لَا بَعِيدٌ، وَغَافِرٌ لَا تَظْلِمُ، وَصَمَدٌ لَا تُطْعَمُ، وَقَيُّومٌ لَا تَنَامُ، وَأَبَدِيٌّ لَا تَنْفَدُ، وَجَبَّارٌ لَا تُقْهَرُ، وَعَظِيمٌ لَا تُرَامُ، وَعَالِمٌ لَا تُعَلَّمُ، وَقَوِيٌّ لَا تَضْعَفُ، وَعَلِيمٌ لَا تَجْهَلُ، وَوَفِيٌّ لَا تُخْلِفُ، وَعَدْلٌ لَا تَحِيفُ، وَغَنِيٌّ لَا تَفْتَقِرُ، وَحَكَمٌ لَا تَجُورُ، وَمَنِيعٌ لَا تُقْهَرُ، وَمَعْرُوفٌ لَا تُنْكِرُ، وَوَكِيلٌ لَا تَحْقِرُ، وَغَالِبٌ لَا تُغْلَبُ، وَقَدِيرٌ لَا تَسْتَأْثِرُ، وَقَائِمٌ لَا تَنَامُ، وَمُحْتَجِبٌ لَا تُرَى، وَدَائِمٌ لَا تَفْنَى، وَبَاقٍ لَا تَبْلَى وَوَاحِدٌ لَا تُشَبَّهُ، وَمُقْتَدِرٌ لَا تُنَازَعُ "، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ لَوْ دَعَا بِهَذِهِ الدَّعَوَاتِ وَالْأَسْمَاءِ عَلَى صَفَائِحِ الْحَدِيدِ لَذَابَتْ، وَلَوْ دَعَا بِهَا عَلَى مَاءٍ جَارٍ لَسَكَنَ بِإِذْنِ اللَّهِ، وَمَنْ بَلَغَ إِلَيْهِ الْجُوعُ وَالْعَطَشُ، ثُمَّ دَعَا بِهَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ وَلَوْ أَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي يُرِيدُهُ جَبَلًا لَأَشْعَبَ لَهُ الْجَبَلُ حَتَّى يَسْلُكَهُ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي يُرِيدُ، وَلَوْ دَعَا بِهَا عَلَى مَجْنُونٍ لَأَفَاقَ، وَلَوْ دَعَا بِهَا عَلَى امْرَأَةٍ قَدْ عَسُرَ عَلَيْهَا وَلَدُهَا لَهَوَّنَ اللَّهُ عَلَيْهَا، وَلَوْ دَعَا بِهَا وَالْمَدِينَةُ تَحْتَرِقُ وَفِيهَا مَنْزِلُهُ أَنْجَاهُ اللَّهُ وَلَمْ يَحْتَرِقْ مَنْزِلُهُ، وَلَوْ دَعَا بِهَا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً مِنْ لَيَالِي الْجُمُعَةِ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ كُلَّ ذَنْبٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَوْ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى سُلْطَانٍ جَائِرٍ ثُمَّ دَعَا بِهَا قَبْلَ أَنْ يَنْظُرَ السُّلْطَانُ إِلَيْهِ لَخَلَّصَهُ اللَّهُ مِنْ شَرِّهِ، وَمَنْ دَعَا بِهَا عِنْدَ مَنَامِهِ بَعَثَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ بِكُلِّ حَرْفٍ مِنْهَا سَبْعَمِائَةَ أَلْفِ مَلَكٍ مِنَ الرَّوْحَانِيِّينَ وُجُوهُهُمْ أَحْسَنُ مِنَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ يُسَبِّحُونَ لَهُ وَيَسْتَغْفِرُونَ لَهُ وَيَدْعُونَ وَيَكْتُبُونَ لَهُ الْحَسَنَاتِ، وَيَمْحُونَ عَنْهُ السَّيِّئَاتِ وَيَرْفَعُونَ لَهُ الدَّرَجَاتِ إِلَى يَوْمِ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ» ، فَقَالَ سَلْمَانُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ كُلُّ هَذَا الْخَيْرِ؟ فَقَالَ: «لَا تُخْبِرْ بِهِ النَّاسَ حَتَّى أُخْبِرَكَ بِأَعْظَمَ مِنْهَا، فَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَدَعُوا

١ الشعر والشعراء ص٢٥.

٢انظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ص١٢٤، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ١/ ٣٥٣ .

٣ دلائل الإعجاز في علم المعاني ص٤٠ ،٦٠.

الْعَمَلَ وَيَقْتَصِرُوا عَلَى هَذَا» ، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ نَامَ وَقَدْ دَعَا بِهَا فَإِنْ مَاتَ مَاتَ شَهِيدًا، وَإِنْ عَمَلَ الْكَبَائِرَ غُفِرَ لِأَهْلِ بَيْتِهِ وَمَنْ دَعَا بِهَا قَضَى اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ حَاجَةٍ».

أخرجه ابن منده بلفظه من طريق إبراهيم بن محمد الوراق، عن إبراهيم بن محمد المروزي، عن محمد بن موسى السلمي، عن أحمد بن عبد الله النيسابوري، عن شقيق البلخي، عن إبراهيم بن أدهم، عن موسى بن يزيد، عن أويس القرني عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب مرفوعا [١]، ومن طريق ابن منده أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق [٢] وأخرجه أبو نعيم في الحلية مختصرا بسنده من طريق الحسين بن داود البلخي عن شقيق البلخي به[٣]، وأخرجه بنحوه أبو نعيم أيضا في الحلية بسنده من طريق سليمان بن عيسى عن سفيان الثوري عن إبراهيم بن أدهم به، ثم قال: هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه، وموسى بن يزيد ومن دون إبراهيم وسفيان فيهم جهالة.[٤]

وأورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات ثم حكم بوضعه بطرقه الثلاثة فقال: "هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، وفي طرقه كلمات ركيكة يتنزه رسول الله ﷺ عن مثلها، وأسماء لله يتعالى الحق عنها، ولم نر التطويل بذكر الطرق لأنها من جنس واحد، وفي الطريق الأول: أحمد بن عبد الله وهو الجويباري، وفي الطريق الثاني: سليمان بن عيسى، وفي الثالث: الحسين ابن داود، وثلاثتهم كانوا يضعون الحديث، والله أعلم أيهم ابتدأ بوضعه، ثم سرقه منه الآخران وبدلا فيه وغيَّرا، وقد روى لنا من طريق مظلم فيه مجاهيل وفيه زيادات ونقصان".[٥]

كما أورده السيوطي بطرقه الثلاثة، ثم أورد له طريقا آخر بألفاظ قريبة عند ابن النجار

---

١ مسند إبراهيم بن أدهم الزاهد لابن منده ت٣٩٥هـ، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة ص ٣٦-٣٨ ح ٢٨.

٢ تاريخ دمشق لابن عساكر ٩/ ٤٠٩-٤١١، وفيه اختلاف في بعض الألفاظ.

٣ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٨/ ٥٥-٥٦.

٤ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٨/ ٥٦

٥ الموضوعات لابن الجوزي ٣/ ١٧٧، وراجع أيضا: تلخيص كتاب الموضوعات ص ٣١٧

في تاريخه.[1] وحكم ابن عراق بوضعه وقال عن طريق ابن النجار الذي أورده السيوطي: "فيه رجال لم أعرفهم، ولعله أورده إشارة إلى أنه الطريق المظلم الذي أشار إليه ابن الجوزي".[2]

ويقول الذهبي: "وَهُوَ مِمَّا تشهد قُلُوب الْجُهَّال بِوَضْعِهِ فضلا عَن الْفُضَلَاء".[3]

وحكم بوضعه أيضًا العجلوني والألباني.[4]

وفي هذا الحديث من ركاكة اللفظ الكثير كضعف الطباق في بعض ما طابق به أول الحديث كقوله: خَالِقٌ لا تُغْلَبُ، وَغَافِرٌ لا تَظْلِمُ، وتر لا تستأمر، والطباق لغة اشتق من كلمة طبق ومعناه وضع الشيء على الآخر حتى يغطيه[5]، وفي الاصطلاح: هو الجمع بين شيئين ضدين.[6]، أضف إلى ذلك أن كثرة المحسنات البديعية ليست من البلاغة، ولذا عاب النقاد المبالغة في استخدام المحسنات البديعية على حساب المعنى.

أضف إلى ذلك التكرار[7] غير الحسن في قوله:(لو دعا.. ولو دعا.. ولو دعا..)، والتكرار لا يقوم فقط على مجرد تكرار اللفظة في السياق، وانما ما تتركه هذه اللفظة من أثر انفعالي في نفس المتلقي.[8]

كما أن الفائدة شرط في قبول التكرار، يقول الخطابي: "تكرار الكلام على ضربين أحدهما مذموم، وهو ما كان مستغنى عنه، غير مستفاد به زيادة معنى لم يستفيدوه بالكلام

---

١ اللآلىء المصنوعة ٢/ ٢٩٤-٢٩٧.

٢ تنزيه الشريعة ٢/ ٣٢١.

٣ تلخيص كتاب الموضوعات ص ٣١٧، وقريب من ذلك قول ابن القيم: "وهذا وأمثاله مما لا يرتاب من له أدنى معرفة بالرسول ﷺ وكلامه أنه موضوع مختلق، وإفك مفترى عليه". المنار المنيف ص ٤٥.

٤ كشف الخفاء ٢/ ٥٠٧، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٢/١٩٦-١٩٧.

٥ مقاييس اللغة ٣/٤٣٩.

٦ كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري ص ٢٤٥.

٧ التكرار لغة من كرر، والكر الرجوع، أما اصطلاحا: فقد عرفه الجرجاني بأنه: اثبات الشيء مرة بعد مرة. راجع: التكرار في الشعر الجاهلي، د. موسى ربابعة (بحث مقدم لمؤتمر النقد الادبي الثاني ١٩٨٨، جامعة اليرموك، اربد، ص ٧٠.

٨ أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، مطبعة النهضة مصر، ط. ١٩٧٥ ص ١٤٠، التكرار في الشعر الجاهلي، د. موسى ربابعة (بحث مقدم لمؤتمر النقد الادبي الثاني ١٩٨٨، جامعة اليرموك، اربد، ص٧٠.

الأول؛ لأنه حينئذ يكون فضلا من القول".[١]

كما أن الحديث طويل جدا على غير معنى، والإطالة إذا كانت بغير معنى؛ فهي من الصفات المذمومة، وهي تختلف عن الإطناب؛ فالإطناب يكون بفائدة، أما التطويل فيكون بغير فائدة، وقد سبق قول الرماني في ذلك، ويقول ابن الأثير في الإطالة: "زيادة اللفظ على المعنى لغير فائدة"[٢]

٣- حديث: "أن عيسى بن مريم عليه السلام أسلمته أمه إلى الكتاب لتعلمه، فقال له المعلم: اكتب باسم الله. فقال له عيسى: وما باسم؟ قال له المعلم: لا أدري، قال له عيسى: باء بهاء الله، والسين سناه، والميم مملكته، والله إله الآلهة، والرحمن رحمن الآخرة والدنيا، والرحيم رحيم الآخرة. (أبجد) ألف: الله، والباء: بهاء الله، والجيم: جلال الله، دال: الله الدائم، (هوز) الهاء: الهاوية، واو: ويل لأهل النار، واد في جهنم، زاي: زي أهل الدنيا. (حطي) حاء: الله الحليم، طاء: الله الطالب لكل حق حتى يرده، ياء: أي أهل النار، وهو الوجع، (كلمن) الكاف: الله الكافي، لام: الله القائم، ميم: الله المالك، نون: نون البحر، (صعفص) صاد: الله الصادق، عين: الله العالم، فاء: الله ذكر كلمة، صاد: الله الصمد، (قرست) قاف: الجبل المحيط بالدنيا الذي اختصرت منه السماء، راء: رياء الناس بها، سين: ستر الله، تاء: تمت أبدا"

جاء هذا الحديث من طريقين أحدهما: من حديث إسماعيل بن يحيى، عن ابن أبي مليكة، عمن حدثه، عن ابن مسعود، والثاني: من حديث إسماعيل بن يحيى، عن مسعر بن كدام، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، ومن هذين الطريقين أخرجه بلفظه ابن عدي بسنده مرفوعا، وابن عساكر بألفاظ متقاربة والطبري مختصرًا.[٣]

ومن الطريق الثاني أخرجه بنحوه أبو نعيم الأصبهاني وابن حبان.[٤]، ومن طريق ابن

---

١ إعجاز القران للخطابي ص٥٢.

٢ المثل السائر في ادب الكاتب والشاعر ص ٣٩٣.

٣ الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٤٩٣-٤٩٤. تفسير الطبري، تحقيق أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ ١/ ١٢١، ١٢٥، ١٢٧، تاريخ دمشق ٤٧/ ٣٧٤

٤ حلية الأولياء ٧/ ٢٥١-٢٥٢، المجروحين لابن حبان ١٢٦/١، وقال الأصبهاني: غريب من حديث مسعر، تفرد به =

عدي وأبي نعيم الأصبهاني أخرجه ابن الجوزي بسنده في الموضوعات.[1]

والعلة الرئيسة[2] في هذا الحديث هو: إسماعيل بن يحيى التيمي، لا يرويه غيره، والحديث باطل بهذا الإسناد، كما قال ابن عدي[3]، وقد جاءت أقوال النقاد بطرح رواية إسماعيل بن يحيي، ومن ذلك قال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، وما لا أصل عن الأثبات، لا يحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به بحال. [4] وقال ابن عدي: يحدث عن الثقات بالبواطيل.[5]، وقال الذهبي: مجمع على تركه، وقال صالح بن محمد جزرة: كان يضع الحديث، وقال الأزدي: ركن من أركان الكذب، لا تحل الرواية عنه، وقال أبو على النيسابوري والدارقطني والحاكم: كذاب.[6]

ولذا صرح العلماء بوضع هذا الحديث، ومن ذلك قال ابن الجوزي: "هذا حديث موضوع محال... ما يصنع مثل هذا الحديث إلا ملحد يريد شين الاسلام أو جاهل في غاية الجهل وقلة المبالاة بالدين، ولا يجوز أن يفرق حروف الكلمة المجتمعة فيقال الألف من كذا واللام من كذا، وإنما هذا يكون في الحروف المقطعة، فيقال اقتنع بحرف من كلمته...فقد جمع واضع هذا الحديث جهلا وافرا وإقداما عظيما، وأتى بشيء لا تخفى برودته والكذب فيه".[7]

كما حكم بوضعه ابن القيسراني والسيوطي وابن عراق والشوكاني.[8]

=

إسماعيل بن عياش عن إسماعيل بن يحيى.

١ الموضوعات لابن الجوزي ١/٢٠٤-٢٠٥.

٢ وإلا فهناك علل أخري، أظهرها الجهالة في الاسناد الأول وهو "من حدثه عن ابن مسعود". وإسناده الثاني أيضا فيه ضعفاء.

٣ الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٤٩٣-٤٩٤.

٤ المجروحين لابن حبان ١/ ١٢٦.

٥ الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٤٩١.

٦ ميزان الاعتدال ١/ ٢٥٣.

٧ الموضوعات لابن الجوزي ١/ ٢٠٤-٢٠٥.

٨ ذخيرة الحفاظ ٢/٩٣٣-٩٣٥، اللآلىء المصنوعة ١/١٥٨، تنزيه الشريعة ١/٢٣١، الفوائد المجموعة ص٤٩٧، وأخرج الحارث بن أبي أسامة حديثا نحو هذا الحديث عن أبي هريرة عن عثمان بن عفان مرفوعا، وليس فيه ذكر عيسى بن مريم، بسند فيه عبد الرحيم بن واقد عن حفص بن عبد الله الإفريقي عن حكيم بن نافع. بغية الباحث عن زوائد مسند =

وتكلف الدلالة من الأدلة الواضحة على وضع هذا الحديث، فقد أتى واضعه بكلمة من كل صوب، في معاني الحروف الأبجدية، وتنقل من تأويل الحروف بأسماء الله إلى الهاوية والويل وزي أهل الدنيا، ثم يعود لأسماء الله الحسنى، إلى آخره، وفي ذلك ما لا يخفى من تكلف الدلالة وضعف البلاغة، وما أجمل كلام الجاحظ في هذا السياق إذ يقول: "وأحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره، ومعناه في ظاهر لفظه، وكان الله عز وجل قد ألبسه من الجلالة، وغشاه من نور الحكمة على حسب نية صاحبه، وتقوى قائله. فإذا كان المعنى شريفا واللفظ بليغا، وكان صحيح الطبع، بعيدا من الاستكراه، ومنزها عن الاختلال مصونا عن التكلف، صنع في القلوب صنيع الغيث في التربة الكريمة. ومتى فصلت الكلمة على هذه الشريطة، ونفذت من قائلها على هذه الصفة، أصحبها الله من التوفيق ومنحها من التأييد، ما لا يمتنع معه من تعظيمها صدور الجبابرة، ولا يذهل عن فهمها معه عقول الجهلة".[١]

الحارث، الحارث بن محمد بن داهر (ابن أبي أسامة) ت٢٨٢هـ، تحقيق د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، ط. الأولى ٢/ ٩٤٦-٩٤٧ ح١٠٤٥، المطالب العالية ١٢/ ٦٨٥ح٣٠، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري الكناني ت٨٤٠هـ، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن، الرياض، ط. الأولى ٦/٤٣٠ح٦١٤٥، كما روي هذا الحديث بنحوه ابن الجوزي في الموضوعات والدينوري المالكي والخطيب من طريق عبد الرحمن بن واقد عن الفرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عباس موقوفا. الموضوعات لابن الجوزي ٣/ ٢٧٩-٢٨٠، تاريخ بغداد ١٥/ ٣٦٤، المجالسة وجواهر العلم، للدينوري المالكي ت٣٣٣هـ، تحقيق: مشهور حسن، جمعية التربية الإسلامية، البحرين، دار ابن حزم، بيروت. ٤/ ٤٢٠ح١٦١٠، وهذا الطريق والذي قبله فيه عبد الرحيم بن واقد، كما أن الطريق الأخير فيه الفرات بن السائب، وعبد الرحيم بن واقد قال عنه الخطيب: في حديثه مناكير؛ لأنها عن ضعفاء ومجاهيل. تاريخ بغداد ١٢/٣٧٠، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين. الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢/ ١٠٣، وقال الذهبي: مَتْرُوك. تلخيص كتاب الموضوعات ص ٣٦٢، والفرات بن السائب الجزري قال عنه البخاري: تركوه منكر الحديث. التاريخ الكبير للبخاري ٧/ ١٣٠، وقال عنه ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، ويأتي بالمعضلات عن الثقات، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه، ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاختبار. المجروحين لابن حبان ٢/ ٢٠٧ ح٨٦٦ وقال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء. المجروحين لابن حبان ٢/ ٢٠٧ ح٨٦٦، ولذا فقد صرح بوضع حديث ابن عباس ابن الجوزي والسيوطي وابن عراق والشوكاني. الموضوعات لابن الجوزي ٣/ ٢٧٩-٢٨٠، اللآلئ المصنوعة ١/ ٨٣، تنزيه الشريعة ١/ ١٧٨، الفوائد المجموعة ص ٤٦٣.

[١] البيان والتبيين للجاحظ ت٢٥٥هـ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ، ١/ ٨٧

وما قاله الجاحظ في وصف أحسن الكلام ينطبق تماما على كلام النبي العربي الفصيح ﷺ عند من يتذوق الكلام، والحق أنه لا يخفى ما في الحديث الذي معنا من ضعف البلاغة والركاكة مما يعد دليلا على وضعه.

الخاتمة

وبعد تطوافنا مع أهل الحديث واللغة في هذا البحث نسطر ما توصلنا إليه من نتائج وهي على النحو الآتي:

١- وضع علماء الحديث أمارات وقرائن يعرف بها الحديث الموضوع، ومن أبرز هذه الأمارات: ضعف اللغة (ركة اللفظ والمعنى)، بحيث يُدرك من له إلمام باللغة أن هذا ليس من مشكاة النبوة.

٢- قول ابن الجوزي مؤصلا لمعرفة الموضوع بمناقضة الأصول يشمل أصول اللغة وقواعدها، إذ اللغة هي اللسان المعبر عن تلك الأصول، كما لا يستبعد أن تدخل اللغة في جملة المنقول في عبارته أيضا.

٣- وردت أحاديث موضوعة ولا أصل لها، ومما يؤكد الحكم بوضعها مخالفتها للقواعد الصرفية، كحديث: "لا تسيدوني في الصلاة"، وكحديث: "إِذَا كبر ولدك واخيه".

٤- وجدنا أحاديث مكذوبة ومن أمارات كذبها مخالفة بعض كلماتها للقواعد والتراكيب النحوية كحديث: "الناس كلهم موتى إلا العالمون، والعالمون كلهم هلكى إلا العاملون، والعاملون كلهم غرقى إلا المخلصون"، وكحديث "لا يمس ثوابه إلا المؤمنين .."

٥- جاءت أحاديث مختلقة ومما يؤكد وضعها: استعمال كلمات فيها استعمالا يخالف الدلالة المعجمية لهذه الكلمات كحديث: "صف لي النار، وانعت لي جهنم"، أو لاستخدامها ألفاظا تصادم علم اللغة الاجتماعي كحديث: "خُذُوا شَطْرَ دِينِكُمْ عَنِ الْحُمَيْرَاءِ"، أو تغييرها دلالة بعض الألفاظ كحديث: "لا تقولي رمضان فإنه اسم من أسماء الله.."، أو لاستخدامها ألفاظا مجهولة ليست لها دلالة لغوية كحديث: "عسهلون" ، "مثلهوف".

٦- نقلت أحاديث مكذوبة ومن أمارات اختلاقها رما وقع فيها من ركاكة اللفظ أو

ضعف الدلالة أو اشتمالها على مصطلحات متأخرة عن زمن النبوة كحديث الأنوار المحمدية، وحديث: "لو كان الأرز رجلًا لكان حليمًا"، وحديث: "خَالِقٌ لا تُغْلَبُ، وَبَصِيرٌ لا تَرْتَابُ..."، وحديث معاني الحروف الأبجدية.

التوصيات:

١- اهتمام الباحثين بقضية الأخطاء اللغوية في الأحاديث الموضوعة بطريقة استقرائية وبحوث موسعة.

٢- أن يكثر الباحثون من الدراسات التي تبرز البلاغة النبوية في الأحاديث الصحيحة.

٣- وصل ما انقطع من صلة بين التخصصات الشرعية المختلفة كاللغة والحديث، في بحوث علمية مشتركة.

أهم المصادر والمراجع

– الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، الهمذاني الجورقاني ت ٥٤٣هـ، دار الصميعي، الرياض، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، ط. الرابعة، ١٤٢٢هـ.

– الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات ت١٣٠٤هـ، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، مكتبة الشرق الجديد، بغداد

– الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ت ٧٩٤هـ، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. الأولى، ١٤٢١هـ –٢٠٠١م

– الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (الموضوعات الكبرى)، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري ت١٠١٤هـ، تحقيق: محمد الصباغ، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

– أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، محمد بن محمد درويش، أبو عبد الرحمن الحوت الشافعي ت١٢٧٧هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٨ هـ.

– إعجاز القران، للخطابي، تحقيق: محمد خلفة ومحمد زغلول، دار المعارف، مصر، ط. الثالثة.

– الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد ت٧٠٢هـ، دار الكتب العلمية –بيروت

– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، ابن هشام ت ٧٦١هـ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.

– الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق ٧٣٩هـ، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط. الثالثة.

– تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ت٧٤٨هـ، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط. الأولى، ٢٠٠٣م

– التاريخ الأوسط، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله ت٢٥٦هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط. الأولى، ١٣٩٧هـ

– تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ت٤٦٣هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢ م

– تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر ت٥٧١هـ، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ -١٩٩٥م

– التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري ت٢٥٦هـ، ط. دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.

– تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي ت٩٧٤هـ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ١٣٥٧ هـ .

– تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي ت٩١١هـ، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

– تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، محمد بن طاهر المقدسي (ابن القيسراني) ت٥٠٧هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٥ هـ.

- تذكرة الموضوعات، محمد طاهر الصديقي الفَتَّنِي ت٩٨٦هـ، الطباعة المنيرية، ط. الأولى، ١٣٤٣ هـ

- الترغيب والترهيب، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، (بقوام السنة) ت٥٣٥هـ، تحقيق: أيمن صالح، دار الحديث، القاهرة، ط. الأولى ١٤١٤هـ.

- تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ.

- تلخيص كتاب الموضوعات، للذهبي ت٧٤٨هـ، مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٩هـ.

- تنبيه الحذاق على بطلان ما شاع بين الأنام من حديث النور المنسوب لمصنف عبد الرزاق، محمد أحمد عبد القادر الشنقيطي المدني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط. الثانية

- تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي ت٣٧٣هـ، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط. الثالثة، ١٤٢١ هـ.

- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، ابن عراق الكناني ت ٩٦٣هـ، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية – بيروت، ط. الأولى، ١٣٩٩ هـ

- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ، دائرة المعارف النظامية، الهند، ط. الأولى، ١٣٢٦هـ

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين بن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي ت٧٤٢هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٠هـ.

- الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث، أحمد بن عبد الكريم بن سعودي الغزي العامري ت١١٤٣هـ، تحقيق: بكر عبد الله أبو زيد، دار الراية - الرياض، ط. الأولى، ١٤١٢ هـ.

- ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)، محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني (ابن القيسراني) ت٥٠٧هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٦ هـ.

- الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الرازي ابن أبي حاتم ت٣٢٧هـ، ط. مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى، ١٢٧١ هـ.

- الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري ت ١٧٠هـ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط. الخامسة، ١٤١٦هـ.

- الحاوي للفتاوي، السيوطي ت٩١١هـ، دار الفكر، بيروت-لبنان، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني ت٤٣٠هـ، دار السعادة، بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م

- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت: ٣٩٢هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط. الرابعة

- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، السيوطي ت٩١١هـ، تحقيق: د. محمد لطفي الصباغ، جامعة الملك سعود، الرياض.

- ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

- رسوم التحديث في علوم الحديث، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ ت٧٣٢هـ، تحقيق: إبراهيم بن شريف الميلي، دار ابن حزم، لبنان، ط. الأولى، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م

- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني، دار المعارف، الرياض، ط. الأولى.

- شرح الأصول من علم الأصول، محمد بن صالح العثيمين، دار كنوز اشبيليا ، الرياض، ١٤٣٠

- شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث «إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر»، محمد بن علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي الولوي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤١٤ هـ .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام ت ٧٦١هـ، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع -سوريا

- الضعفاء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني ت٤٣٠هـ، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط. الأولى، ١٤٠٥ -١٩٨٤

- الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي ت٣٢٢هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م

- الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي ت٣٠٣هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط. الأولى، ١٣٩٦هـ.

- الضعفاء والمتروكون، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ت٥٩٧هـ، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٦.

- الضعفاء والمتروكون، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني ت ٣٨٥هـ، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، عبد الله بن محمد بن جعفر الأنصاري (أبو الشيخ الأصبهاني) ت٣٦٩هـ، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثانية، ١٤١٢هـ.

- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد باللَّه ت ٧٤٥هـ، المكتبة العنصرية، بيروت، ط. الأولى، ١٤٢٣ هـ

- علم الدلالة، أحمد مختار عمر، دار العروبة، الكويت، ١٩٨٢م.

- العمدة في محاسن الشعر، ابن رشيق، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط. الخامسة.

- الفتاوى الحديثية، لابن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري ت٩٧٤هـ، دار الفكر.

- فتح المغيث بشرح الفية الحديث، للسخاوي ت ٩٠٢هـ، مكتبة السنة – مصر، ط. الأولى، ١٤٢٤هـ.

- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت١٢٥٠هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان

- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى ت ٨١٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط. الثامنة، ١٤٢٦ هـ.

- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني ت٣٦٥هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٨هـ.

- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه ت١٨٠هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. الثالثة، ١٤٠٨ هـ.

- كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، تحقيق: علي البيجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي ت١١٦٢هـ، المكتبة العصرية، ط. الأولى، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م

- اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت٩١١هـ، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة دار الكتب العلمية - بيروت، ط. الأولى، ١٤١٧ هـ -١٩٩٦م

- اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، محمد بن خليل بن إبراهيم، القاوقجي الطرابلسي الحنفي ت١٣٠٥هـ، تحقيق: فواز أحمد زمرلي دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٥ هـ

- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، ت عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط. الأولى، ٢٠٠٢م

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين ابن الاثير ت٥٨٧هـ، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، منشورات دار الرفاعي، ١٩٨٣م

- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي ت٣٥٤هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط. الأولى، ١٣٩٦هـ

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت ٣٩٢هـ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط.١٤٢٠هـ.

- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (الموضوعات الصغرى)، الملا الهروي القاري ت١٠١٤هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثانية، ١٣٩٨ هـ

- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء ت٢٠٧هـ، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.

- المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط. الأولى، ١٤١٧هـ.

- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، ت ٣٩٥هـ، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

- معرفة أنواع علوم الحديث، (مقدمة ابن الصلاح)، عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح ت ٦٤٣هـ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر-سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م

- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت٩٠٢هـ، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٥ هـ.

- المنار المنيف في الصحيح والضعيف (نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول)، ابن قيم الجوزية ت٧٥١هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط. الأولى، ١٣٩٠هـ.

- الموضوعات، لابن الجوزي ت ٥٩٧هـ، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط. الأولى.

- الموضوعات، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي ت٦٥٠هـ، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، دار المأمون للتراث - دمشق، ط. الثانية، ١٤٠٥ هـ.

- الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي ت٧٤٨هـ، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط. الثانية، ١٤١٢هـ.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي ت٧٤٨هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٣٨٢ هـ -١٩٦٣م.

- النحو الوافي، عباس حسن ت: ١٣٩٨هـ، دار المعارف، ط. الطبعة الخامسة عشرة

- النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية، محمد الأمير الكبير المالكي ت١٢٢٨هـ، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٩ هـ -١٩٨٨م.

- نقد الشعر، قدامة بن جعفر، تحقيق: كمال مصطفى كامل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. الثانية ١٩٧٨.

- النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي ت ٧٩٤هـ، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف - الرياض، ط. الأولى، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات الجزري ابن الأثير ت٦٠٦هـ، المكتبة العلمية -بيروت، ١٣٩٩هـ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية.

- وفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ت٧٤٨هـ، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط. الأولى، ٢٠٠٣م.